الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبة: أحلام زايدي

تحت عنوان:

أثر التجارة الخارجية على تطور الإيرادات العامة في الجزائر

2017-2000.

لجنة المناقشة:

د.عبد الحفيظ بوخرص	جامعة المسيلة	رئيســـا
د. الحواس زواق	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. عقيلة ذبيحي	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الحمد والشكر لله رب العالمين

على فضله وتوفيقه لي

على إنجازي بحثي هذا، يسرني بصدق ووفاء،

أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى

أستاذي المشرف الحواس زواق.

على كل ما أسداه من نصح وتوجيه وارشاد

خلال إعداد هذه المذكرة والذي غمرنا بأخلاقياته

وبتعامله ورقة تواضعه اسأل الله أن يجزيه خير

الجزاء .كما لا يفوتني

أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني أو ساهم

في إتمام هذا العمل

شكرا جزيلا أستاذي الفاضل.

إهـــــــــداء

بأنامل تحيط بقلم أعياه التعب والأرق ولا يقوى على الحراك يتكأ على قطرات حبر مملؤة بالحزن والفرح في آن واحد حزن يشوبه الفراق بعد التجمع وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي هو بالنسبة لي يوم ميلاد لي أتطلع فيه لما هو آت من همسات هذه الدنيا المليئة بالفتائل والأمل المشرق إهدائي هنا ليس لتخرجي فقط بل للتحليق نحن والرفقة في سماء مملؤة بغمام يصحبه المزن هي فرص تقتنص وثمرات تقطف عندما تكون يانعة وها أنا أقف لأقطف إحدى هذه الثمرات التي ينعت لي وهي تخرجي في انتظار قطف المزيد بإذن الله... لعلني في هذه الكلمات البسيطة الحروف التي تتمايل بتمايل انامل العاجزة عن تكملة هذا الإهداء بسبب الفراق لصرح ضمني بين أحضانه فترات كالأم

هنا سوف اضع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتي وغير من مجرها وعمق في توسيع مداركي العلمية والعقلية لكل من لملم احزاني بين فترة وأخرى. لكل من أشعرني بأنني لست وحيدة في مجتمع مختلف

إهدائي إليك أيتها الأم التي كنت عوناً ودفء بين أضلع

إليك ايها الأب الذي علمتني بأن عندما تطفأ الأنوار لابد من إضاءة شمعة أخرى.

وإلي إخوتي وإلى صديقاتي

وإلى كل من مد يد العون لإتمام العمل

أبعث أرق تحية وأعذب سمفونية سمعتها وارددها لكم بأنني احببتكم من كل قلب

سيقف قلمي هنا بُرهة ليستقر بين أنظاركم ما كتبت لعلها هذه المفردات تكون **خير معينة حتى تتذكروني يوما ما...**

أحـــلام

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	I
إهداء	II
فهرس المحتويات.....	IIIII
فهرس الجداول.....	V
فهرس الأشكال.....	VI
مقدمة عامة	أ– د
الفصل الأول: الخلفية النظرية للتجارة الخارجية والإيرادات العامة	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: الخلفية النظرية للتجارة الخارجية.....	**2**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.....	2
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.	07
المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية.....	10
المبحث الثاني: الخلفية النظرية للإيرادات العامة.....	**16**
المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة.....	16
المطلب الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة.....	18
المطلب الثالث: أثر التجارة الخارجية على الإيرادات العامة.....	26
خلاصة الفصل.....	30
الفصل الثاني: انعكاسات التجارة الخارجية على تطور الإيرادات العامة في الجزائر 2000-2017	
تمهيد.....	32
المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة 2000-20017.	**33**
المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000–2017.....	33

المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.....	43
المبحث الثاني: مساهمة التجارة الخارجية في تطوير الإيرادات العامة في الجزائر.	52
المطلب الأول: أثر الصادرات على تطور الإيرادات العامة في الجزائر	52
المطلب الثاني: أثر الواردات على تطور الإيرادات العامة في الجزائر2000-2017).....	56
خلاصة الفصل	61
خاتمة	63
قائمة المراجع.....	67

1. فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 -2017.	34
(2-2)	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 -2017.	37
(2-3)	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2017.	39
(2-4)	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.	42
(2-5)	تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.	44
(2-6)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.	47
(2-7)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.	50
(2-8)	تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.	53
(2-9)	مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	54
(2-10)	تطور مساهمة الرسم على القيمة المضافة على الواردات في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	57
(2-11)	تطور مساهمة الحقوق الجمركية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	59

2.فهرس الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2000-2017)	35
(2-2)	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 -2017)	38
(2-3)	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة 2000-2017.	40
(2-4)	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر في الفترة(2000-2017).	41
(2-5)	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.	45
(2-6)	تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.	48
(2-7)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.	51
(2-8)	تطور مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة	55
(2-9)	تطور مساهمة الرسم على القيمة المضافة على الواردات في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017.	58
(2-10)	تطور مساهمة الرسوم الجمركية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.	60

تعتبر التجارة الخارجية أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، فهي الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات، فهي تربط العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، وقد غدت عمليات تدويل وعولمة الإنتاج ورأس المال والجوانب الأساسية لحياة الإنسان والمجتمع، أهم العمليات التي تؤثر في الاقتصاد العالمي، وتعمل على تغييره بصورة جذرية، بحيث صار الترابط والتكامل المتزايد هو السمة الأساسية للتطور العالمي في الحقبة الراهنة.

كما تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية من أدوات الإيرادات العامة، نتيجة مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضافة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمتها هي أيضا في التنمية، من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها، ما يعني تحسينا للهياكل والبنى القاعدية ودفعا أكبر لزيادة ورفع الإنتاجية خاصة عن طريق التكنولوجيا الحديثة التي هي في الغالب مملوكة من طرف أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المتمثلة أساسا في الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يعني المساهمة في زيادة دخول الحكومات والأفراد على حد سواء، مشكلة بذلك مصادر اضافية لموارد الموازنة العامة للدولة.

1. **الإشكالية :** تعد الجزائر من الدول التي يعتمد تمويل اقتصادها وميزانتها العامة بشكل كبير على المعاملات المرتبطة بصادرات المحروقات والواردات من مختلف السلع والخدمات وما ينجم عنه هذه المعاملات من تمويل للموازنة العامة من خلال الجباية البترولية والرسم على القيمة المضافة والحقوق والرسوم الجمركية، لذا ستحاول هذه الدراسة تقييم مدى مساهمة التجارة الخارجية من خلال مختلف الضرائب والرسوم المرتبطة بها في تمويل موارد الموازنة العامة للدولة، ما يجعل إشكالية هذه الدراسة تبرز ملامحها في السؤال التالي: " **ما هو أثر التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في الجزائر؟.**

ويمكن تجزئة هذه الاشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الجوانب النظرية للتجارة الخارجية والإيرادات العامة؟
- ما هي انعكاسات التجارة الخارجية على تطور الإيرادات العامة في الجزائر؟

2. **فرضيات الدراسة:** ستتم معالجة إشكالية الدراسة انطلاقا من الفرضيتين التاليتين:
   - تعد التجارة الخارجية من أهم أدوات تمويل الايرادات العامة للدولة؛
   - ساهمت التجارة الخارجية في تطوير الايرادات العامة في الجزائر في الفترة 2000-2017.
3. **حدود الدراسة:** تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:
   - **الحدود المكانية:** ستقتصر الدراسة على حالة الجزائر.
   - **الحدود الزمنية** : تغطي الدراسة الفترة 2000-2017.
4. **أسباب اختيار الموضوع:** من الأسباب التي دفعتني لأختيار الموضوع ، نذكر:
   - الموضوع يدخل في مجال التخصص الدراسي المتمثل في الاقتصاد الدولي.
   - الميل الشخصي للبحث في مثل هذه المواضيع.
   - محاولة إثراء معارفي حول الموضوع.
5. **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:
   - إظهار مدى تأثير التجارة الخارجية على الإيرادات العامة.
   - رؤية انعكاسات التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في الجزائر.

6.أهمية الدراسة: تمكن من تسليط الضوء على مدى تأثير التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في الجزائر، نظر لارتباط قدرة الدولة في تحقيق التنمية للمجتمع على ما تستطيع تامينه من موارد مالية لتغطية الانفاق العام.

7. الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** سعاد بن زغدة، ربيعة بربيط، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة-2000-2015، مذكرة ماستر، كلية الاقتصاد، جامعة المسيلة، 2016-2017.

عالجت الدراسة إشكالية أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2000 - 2015.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

– ارتباط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، وهذا ما يعكس الاهتمام الكبير بها ودراستها من قبل الرواد الاقتصاديين على مر الزمن؛

– باعتماد الاقتصاد الجزائري على إيرادات صادرات المحروقات، مما يجعله عرضة للازمات الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية؛

– بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في إطار تنمية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها فشلت في ذلك، حيث أن نسبتها لم تتعد 5% خلال 15 عاما رغم أنها سجلت نموا طفيفا خلال فترة الدراسة؛

– **الدراسة الثانية:** عزوز علي ومن معه، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد(14)، العدد(19)، جامعة الشلف، 2018.

عالجت الدراسة الإشكالية التالية: " إلى أي مدى يمكن أن تساهم الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة بالجزائر"؟.

وتوصلت إلى أن الهدف الأسمى للإصلاح الجبائي سنة 1992 هو إعادة الاعتبار لدور الجباية العادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتمويل الميزانية العامة للدولة بصفة خاصة، وهذا لأجل تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية والرفع من مردودية وفعالية الجباية العادية، وقد تبين لنا من خلال تقييمنا لمكانة الجباية العادية إلا أن هذه الأخيرة مازالت فعاليتها ومردوديتها محدودة، وفي نفس السياق يعاني هيكل الجباية العادية في الجزائر عدة مشاكل خاصة إذا تعلق الأمر في كيفية تطبيق هذه الضرائب وتفعيلها في تمع وهو منطق الضريبة الرئيسي في الاقتصاد، إلا أن عدم تنشيط وتوجيه الاستثمار وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع وعدم وجود إستراتيجية ورؤية بعيدة المدى وواضحة المعالم بالنسبة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة يجعل مردود الجباية العادية بعيدا عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والتي يكمن محورها الأساسي في الحد من هيمنة الجباية البترولية وإحلال الجباية العادية مكانها.

8. منهج الدراسة:

اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف التجارة الخارجية والإيرادات العامة، ثم تحليل أثر التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في الجزائر.

9. هيكل الدراسة: قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين رئيسيين تتخللهم العديد من العناصر الفرعية وذلك كما يلي:

الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل الخلفية النظرية للتجارة الخارجية والإيرادات العامة، من خلال مبحثين، تضمن المبحث الأول منهما التعريف بالتجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيامها ونظرياتها، بينما تضمن المبحث الثاني التعريف بالإيرادات العامة وتقسيماتها، وأثر التجار الخارجية على الإيرادات العامة.

الفصل الثاني:

تناول انعكاسات التجارة الخارجية على الإيرادات العامة، من خلال مبحثين تناول المبحث الأول منهما رصد تطور التجارة الخارجية من صادرات وواردات، بينما تناول المبحث الثاني مدى مساهمة التجارة الخارجية في تطوير الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة 2000-2017. .

تمهيد

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات هامة في الميادين المختلفة، والتجارة الخارجية ليست بمنأى عن هذه التحولات العميقة باعتبارها ذات أهمية بالغة في تطوير الاقتصاديات الوطنية، ونظرا لما تلعبه من دور فعال في تطوير الإيرادات العامة للدول كما تعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، لذا تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها ودوافع ظهورها إضافة الى تزايد أهميتها.

ولذلك سنتطرق في هذا الفصل الى المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: الخلفية النظرية للتجارة الخارجية.**
- **المبحث الثاني: الخلفية النظرية للإيرادات العامة.**

المبحث الأول: الخلفية النظرية للتجارة الخارجية

سنحاول في هذا المبحث التطرق لمفهوم التجارة الخارجية ومعرفة أسباب قيامها بالاعتماد على مجموعة من النظريات الكلاسيكية أو الحديثة ، فضلا عن التعرف على أهمية التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية.

نظرا لما تكتسبه التجارة الخارجية من أهمية كبيرة والمتمثلة في الربط بين اقتصاد أي دولة والعالم الخارجي، سنتطرق في هذا المطلب لمفهوم وأهمية التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

لقد تعددت تعاريف التجارة الخارجية وتنوعت إلا أن كل هذه التعاريف تبقى تصب في خانة واحدة وهي محاولة إعطاء تعريف واضح وشامل للتجارة الخارجية.

ومن هذه التعاريف نذكر:

- **التعريف 1:** حيث عرفت تاريخيا بأنها "تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات".[1]

- **التعريف 2:** كما تعرف التجارة الخارجية بأنها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف".[2]

[1] حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002، ص 13.

[2] عبد العزيز سفيان، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات مذكرة ماستر، كلية الاقتصاد، جامعة بشار، الجزائر، 2013، ص 170.

– **التعريف 3:** التجارة الخارجية هي "مجموع التبادلات الاقتصادية الدولية من سلع وخدمات ورأس مال، إذ يظهر الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم".[1]

– **التعريف 4:** يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بمعناها الضيق "كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كل من الصادرات والواردات غير المنظورة الخدمية".[2]

التعريف 5: كما يمكن تعريفها على نحو أعمق بأنها "عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموعة التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة".[3]

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها:

أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

[1] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، ط1، عمان، 2000، ص 12.

[2] سامي حاتم عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ط5، مصر، 2000، ص ص 63– 73.

[3] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 09.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي حيث يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة وعلاقتها مع الدول الأخرى.

أولا: المجال الاقتصادي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق ما يلي:

- إشباع بعض الحاجات التي ما كان من الممكن إشباعها لو لم يتم التبادل التجاري بين الدول.[1]
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.
- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.[2]
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي.[3]
- تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.[4]
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وكذلك قدرتها على الاستيراد.[5]
- الاستفادة من التخصص وتقييم العمل على المستوى الدولي.
- منع الاحتكار.

---

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص 14.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 373.

[3] رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

[4] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الخارجية، دار الرضا للنشر، ج1، بدون بلد النشر، 2000، ص 57.

[5] أسماء جغيور، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955(سكيكدة)، الجزائر، ص .

- تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات.[1]

ثانيا: المجال الاجتماعي.

تسعى التجارة الخارجية في هذا المجال إلى تحقيق ما يلي:

- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغير في البنية الاقتصادية.
- – إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.
- تساعد التجارة الخارجية في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص المواد الإنتاجية.
- توفير فرص للعمالة داخل كل دولة.[2]

ثالثا: المجال السياسي

تقوم التجارة الخارجية في هذا المجال بتحقيق ما يلي:

- تعزيز البنية الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.
- إقامة علاقات ودية مع الدول الأخرى والتي يتم التعامل معها.[3]

[1] حنان قرقور، تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990–2012، مذكرة ماستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2014، ص 13.

[2] أسماء جغيور ، مرجع سابق، ص 46– 47.

[3] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص14.

المجال المالي: تتجلى أهمية التجارة الخارجية في المجال المالي في:

- زيادة الموارد المالية عن طريق الرسوم الجمركية.
- الاستفادة من موارد الدول الأخرى.
- تعتمد الدول على التجارة الخارجية، من أجل زيادة رصيد العملات الصعبة في حساباتها، بسبب اعتماد عمليات التصدير والاستيراد على استخدام عملات متنوعة.
- تعد التجارة الخارجية مقياسا لقدرات الدول في الحصول على العملات الأجنبية.[1]

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.

الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية.

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة تبادل السلع والخدمات ويمكن حصر أسباب قيامها فيما يلي:

1. عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول:

يعتبر هذا سبا جوهريا ورئيسيا حيث أنه ينتج عن هذا السبب عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.[2]

2. اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج:

[1].حنان قرقور، مرجع سابق، ص 41 .

[2] فطيمة بلعابد، الاعتماد المستندي كتقنية دفع وتمويل وضمان التجارة الخارجية، مذكرة ماستر ، جامعة 20 أوت 1955(سكيكدة)، الجزائر، 2011–2012، ص 2.

من أسباب قيام التجارة الخارجية هو تفاوت التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج ين البلدان.[1]

3. الفائض في الإنتاج المحلي والسعي إلى زيادة الدخل الوطني:

يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف والملائمة للطلب على الإنتاج عالميا.[2]

4. اختلاف الميول والأذواق:

الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة والعالية الجودة.[3]

5. تحقيق النفوذ السياسي:

من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا.[4]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية منها:

أولا: العوامل الاقتصادية

ونذكر منها:

1- التكاليف والأسعار: إن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها، فالسلع التي تنتج بتكاليف أقل وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من السلع ذات

[1] حسام علي داود وآخرون، مرجع سابق، ص 17.

[2] قريصة صبحي تادرس، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 313.

[3] فطيمة بلعابد، مرجع سابق، ص10.

[4] فليج حسن خلف، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 16-18.

التكاليف والأسعار المرتفعة، أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر والعوامل المؤثرة على الطلب.

2-**الجودة:** يرتبط عامل الجودة بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة.

3-**التخزين:** كلما كانت السلعة قابلة للتخزين كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع، وذلك نظرا للوقت الذي يتطلبه نقل السلع وما يترتب عن ذلك من تلفها.

4-**التمويل:** إذا كانت هناك مؤسسات مالية وبنوك على المستوى العالمي للتمويل فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة في السلع والخدمات والعكس من ذلك.[1]

5-**الندرة النسبية:** أي عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة.[2]

6-**الرواج والكساد الاقتصادي:** إن الرواج الاقتصادي يؤدي إلى انتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول، وبالتالي حجم التجارة الخارجية بينما يحدث العكس في حالة الكساد.[3]

7-**الشركات المتعددة الجنسيات:** تمثل التجارة بين هذه الشركات أهمية كبيرة في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول. فالشركات متعددة الجنسيات تساهم بشكل كبير في نمو حجم التجارة الدولية خصوصا بين الدول.[4]

8-**تغير الميزة النسبية:** إن الجانب الكبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق الفنية بين الدول أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

9-**التجارة ونفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل في التيار والاتجاه العام للتجارة فانخفاض نفقاته تؤدي إلى انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية.[1]

---

[1] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 23.

[2] أسماء جغيور، مرجع سابق، ص 51.

[3] عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، كلية التجارة، مصر، 2005، ص 126.

[4] وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، طرابلس، لبنان، 2010، ص 231-232.

ثانيا: العوامل الطبيعية

وتتمثل في:

1- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول: ترتكز مصادر الثروة في بعض الدول إلى تركيز شديد للتجارة الخارجية مثل الموارد الأولية الصناعية وأدخلت الكثير من التنويع على صادراتها بينما الدول التي أخذ فيها هذا التركيز على مواد أولية زراعية لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة أنها كانت خاضعة للاستعمار.[2]

2- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية: يؤثر في التجارة الخارجية عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبيرة.[3]

3- المناخ: له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، من حيث التباين في درجات الحرارة وكمية الأمطار والرطوبة.[4]

ثالثا: العامل السياسي.

الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.[5]

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى بعض النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية حيث اقتصرنا على نظريات "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل"

---

[1] عبد الحميد حميشه، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 12-13.

[2] أسماء جغيور، مرجع سابق، ص 50.

[3] مجدي محمود شهاب وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 79.

[4] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 29.

[5] عبد الحميد حميشه، مرجع سابق، ص 12-13.

وكذلك النظريات الحديثة متمثلة في نظرية "هيكشر وأولين"و"لغز ليونيتني" و"الفجوة التكنولوجية".

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية.

من آدم سميث إلى ريكاردو إلى جون سيتورات ميل تكاملت النظريات التقليدية المفسرة للتجارة الخارجية فكانت كما يلي:

1-نظرية التكاليف المطلقة "Adam Smith" Abs alute Castes Thiery

تعود هذه النظرية لآدم سميث وهي تفسر أسباب قيام التجارة الخارجية لإنتاج السلع.[1] وأكد سميث على فكرة تفسير العمل، حيث أنه يحسن الإنتاج كما ونوعا، ومن ثم تحفيز التطور التكنولوجي ومهارة العاملين وغيرها.

وانتقد آدم سميث في نظريته لتقسيم العمل الذي يتيح لكل دولة إنتاج السلع وحسب رأيه: العمل هو العنصر الوحيد للإنتاج. كما يرى أن التجارة الخارجية تقوم بوظيفتين هما: خلق مجال تصريف الفائض وزيادة التخصيص وتقسيم العمل أي (زيادة في الناتج القومي).[2]

وقد وجهت عدة انتقادات لآدم سميث فمثلا اعتقد سميث أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي وهذا طبعا لا يتفق مع الواقع حيث من الممكن أن يكون التفوق النسبي هو أساس التخصص الدولي.[3]

2-نظرية التكاليف النسبية Comparative Castes Thiery David Ricardo

[1] أماني طلعت حسين القيسي، تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية (2000-2014)، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016 فلسطين،2016 ، ص32- 33.

[2] نفس المرجع، ص .

[3] نفس المرجع، ص .

بعد تأييد آدم سميث لحرية التجارة والمنافسة حاول ديفيد ريكاردو تعزيز نظرية سميث من خلال التغلب على الضعف الموجود بها، فأدخل ريكاردو نظرية التكاليف النسبية والتي تسمح للدول التي لا تملك مزايا مطلقة للمشاركة في التجارة الدولية[1] وفي ظل هذه النظرية ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع دولة أخرى بميزة نسبية فيها.

وبهذا فإن أساس التبادل وفقا لنظرية التكاليف النسبية هو الاختلاف بين دولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة.

وبهذا نجد أن أهم ما خلفته نظرية ريكاردو هو دفاعها عن حرية التجارة والتخصص الدولي، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات أهمها:

- تعتمد النظرية على أن العمل أساس القيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة.
- افترضت النظرية حرية التجارة وهذا أمر مغاير للواقع.[2]

3-نظرية القيم الدولية:

ترك ريكاردو نظريته المعروفة في النفقات النسبية وبها ثغرة كبرى تمثلت في العجز عن الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي، وما يرتبط من طرق تحديد المكاسب الناشئة عن عمليات التبادل الدولي فنجد التحليل الريكاردي قد عجز عن إبراز القيمة الفعلية لمعدل التبادل الدولي بينهما.

وتحاول هذه النظرية استكمال ما عجزت عنه نظرية النفقات النسبية عن طريق تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستتم عنده التجارة طبقا لقوى العرض والطلب بالدولتين.

---

[1] أماني طلعت حسين القيسي، مرجع سابق، ص23.

[2] المرجع نفسه، ص 33.

يسلط ريكاردو الضوء على إبراز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية فريكاردو يعطي تصوره للنفقة النسبية ليثبت كمية الإنتاج لإظهار الفروق في النفقة، أما جون ستيوارت ميل فقد نبه الأذهان إلى ضرورة التفرقة بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي، فحالة التبادل الداخلي " يتحدد طبقا لنفقة الإنتاج النسبية أما في حالة التبادل الدولي فلا تطبق القاعدة باختلاف نفقة الإنتاج النسبية، لهذا يقوم جون ستيوارت ميل وهو بصدد تحليله لحالة التبادل الدولي بتثبيت النفقة وهي كمية العمل طبقا لنظرية العمل ليظهر الفروق في الإنتاج والإنتاجية وبهذا يرفض التفسير على افتراض أن إنتاجية العمل واحدة في كل أطراف التبادل.[1]

الفرع الثاني: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

فشلت النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية في تفسير أسباب قيام التبادل التجاري بين الدول، كما تميزت النظريات الكلاسيكية بالسكون والثبات في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، في حين تميزت الاتجاهات الحديثة في تفسيرها بالديناميكية والابتكار. والمتمثلة في:

أولا: نظرية هيكشر وأولين

لقد قام هيكشر وتلميذه أولين في تفسير الاختلافات في المزايا النسبية في قيام التجارة الدولية وقد اعتمد على افتراضين هما:

- اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة.
- إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى نسب متفاوتة.

[1] سامي حاتم عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993، ص 80.

وانطلاقا من هنا يرى هيكشر أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يحققها كل بلد وقد وضح هيكشر أهمية جانب الغرض في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية، وهكذا يمكن أن نستخلص من نظرية هيكشر أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية.

وانطلاقا من نظرية هيكشر قام أولين بتكييفها واعتبر أن التفاوت في إنتاج السلع بديهي والمهم هو تمثال حالة الإنتاج للسلعة الواحدة، كما يضيف بعض العوامل لطلب المستهلكين. وبناء على ما سبق قرر أولين أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تتأثر بأذواق المستهلكين، ويمكننا القول إن أذواق المستهلكين قد تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر، وخلاصة القول إن نظرية هيكشر أولين قد أرجعت سبب قيام التجارة الدولية إلى الاختلافات في الوفرة والندرة النسبية.[1]

ثانيا: لغز ليونيتيني.

هناك فكرة منتشرة وهي طبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول وهي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع وحسب نظرية "هيكشر وأولين" أنه يجب أن تتجه إلى تصدير رأس المال وتستورد السلع، إلا أن النتيجة التي توصل إليها "ليونيتيني" أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتصدير السلع وتستورد رأس المال.

ولقد حاول بذلك شرح اللغز الذي توصل إليه بمهارة وكفاءة العامل الأمريكي والتنظيم الإداري ولم يلق قبولا بل اعتراضا كونه قام على أساس افتراضي خاطئ لنظرية "هيكشر وأولين" وهو أن النسب التي يحتاجها إنتاج السلعة من عوامل الإنتاج وهي ثابتة في جميع البلدان.

[1] حنان قرقور، مرجع سابق، ص 49.

كما قد وجهت انتقادات "لليونيتيني" حيث قارن خطأ رأس المال مع معدل رأس المال حيث كان من المفروض أن يقارن بين معدل رأس المال في تصدير واستيراد السلع خارج الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ثالثا: الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتوج.

إضافة إلى مساهمة الموارد ومدى توفرها في قيام التجارة الدولية وتخصص الدول فإن التفاوت التكنولوجي بين الأمم يعتبر أيضا أحد المحددات للتجارة الدولية.

ووفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية فإن التعامل الأكبر بين الدول الصناعية يرتكز على إدخال منتوجات جديدة في العملية الإنتاجية.

وبالتالي فإن المنتج الأول للمنتوج يحتفظ بحق الابتكار لإنتاج وهو ما يعتبر إحدى المحفزات الرئيسية على التجديد والإبداع.[2]

[1] حنان قرقور، مرجع سابق، ص 51.

[2] فيصل لوصيني، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013-2014، ص 12-13.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية للإيرادات العامة.

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى مفهوم وتقسيمات الإيرادات العامة وكيف تؤثر التجارة الخارجية عليها.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة.

وردت للإيرادات العامة عدة تعارف يمكن من خلالها استنباط المفاهيم الأساسية للإيرادات العامة.

الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة

تعددت تعاريف الإيرادات العامة ، نذكر منها:

- **التعريف1:** "الإيرادات العامة هي المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها".[1]
- **التعريف 2:** تعرف الإيرادات العامة على أنها "الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة".[2]
- **التعريف 3:**" الإيرادات العامة هي جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة وتغطي بنود الإيرادات العامة في الموازنة العامة".[3]
- **التعريف 4:** " الإيرادات العامة هي الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة والقيام بالخدمات والوظائف".[4]

---

[1] حسين عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 385.

[2] محمود حسين وآخرون، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 52.

[3] غازي عناية،ا لمالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، ص 48.

[4] يشور عصام، المالية العامة والتشريع الضريبي، مكتبة المعرفة، عمان، 1985، ص 117.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها: "مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام، حيث يتطلب القيام بتغطية النفقات العامة تدبير الموارد المالية اللازمة، وتحصل الدولة على هذه الموارد أساسا من الدخل القومي في حدود القدرة المالية القومية، أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام.

الفرع الثاني: مصادر الايرادات العامة.

تتعدد أنواع الايرادات العامة تبعا لأهداف الدولة التي تسعى لتحقيقها لأفراد المجتمع، ويمكن ايجازها في المصادر الرئيسية التالية:

1. **إيرادات الدولة من أملاكها:**

تنقسم إلى نوعين من الأملاك: الأملاك العامة وتتمثل في الطرق العامة والجسور والسدود والموانئ، والأملاك الخاصة وتتفرع إلى الدومين الزراعي والعقاري والدومين التجاري والصناعي.

2. **الضرائب والرسوم:**

مع تطور دور الدولة ازدادت الأعباء العامة وأصبحت الحكومات تفرض مزيد من التكاليف الاضافية على الأشخاص والأموال عن طريق فرض مزيد من الضرائب والرسوم.

3. **القروض العامة:**

حيث تلجأ الدولة إلى الغير من أجل الحصول على التمويل اللازم للموازنة العامة مع التعهد برد القروض والفائدة المترتبة عنها عند حلول آجال استحقاقها.

4. **الاصدار النقدي:**

حيث تلجأ الدولة إلى تمويل نفقاتها عن طريق الاصدار النقدي الجديد أو ما يطلق عليه التمويل التضخمي، وعادة ما يتم اللجوء اليه عند عجز الايرادات الاعتيادية من الضرائب والرسوم والقروض عن تغطية النفقات العامة.[1]

المطلب الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة

حاول الكثير من الكتاب وضع تقسيمات مختلفة للإيرادات العامة وذلك طبقا لاعتبارات إدارية ووظيفية وتاريخية وأحيانا اقتصادية ومالية

الفرع الأول: تقسيمات الإيرادات العامة من حيث المصدر

تصنف الإيرادات العامة من حيث المصدر الى إيرادات أصلية وايرادات مشتقة

أولا: الإيرادات الأصلية.

هي تلك التي تحصل عليها الدولة مباشرة باعتبارها شخصا قانونيا له حق التملك ودون أن تقتطعها من دخول الأفراد، وأهم تلك الإيرادات: إيرادات أملاك الدولة وتحصل عليها الدولة من أملاكها، كإيرادات أملاك الدولة من الدومين العام أي إيرادات ملكيتها للأراضي والغابات والآبار والمناجم وكذلك فائض إيرادات شركات القطاع العام.

ثانيا: الإيرادات المشتقة:

هي التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعات ومثالها الضرائب والرسوم والقروض والإتاوات، وقد تنازل الملوك عن حق فرض الضرائب لأمراء الإقطاع والاعتماد

[1] أنور عباس ناصر، الضرائب ودورها في تعزيز إيرادات الموازنة العامة ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 10، العدد 3، 2018، ص 493.

على أملاك الدولة ومع انتهاء عصر الإقطاع استردت السلطة المركزية حقها وبهذا تلاشت التفرقة بين الإيرادات الأصلية والمشتقة.[1]

الفرع الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة من حيث الانتظام.

ويمكن تقسيم الإيرادات العامة من حيث الانتظام إلى الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية:

أولا: الإيرادات العادية.

تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية كإيرادات ممتلكاتها و الضرائب و الرسوم.

ثانيا: الإيرادات غير العادية.

تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية و غير منتظمة و تشمل القروض و الاصدار النقدي او بيع جزء من ممتلكاتها.

الفرع الثالث: تقسيمات الإيرادات العامة من حيث الشبه مع إيرادات القطاع العام

وتصنف إلى:

أولا: إيرادات الاقتصاد العام والإيرادات الشبيهة بإيرادات الاقتصاد العام

1-إيرادات الاقتصاد العام:

هي تلك التي تحصل عليها الدولة لمالها لسلطة السيادة. وتشمل الضرائب والرسوم والقروض الإجبارية والغرامات كما تمثل الأنواع التقليدية للإيرادات العامة.

2-الإيرادات الشبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص:

[1] محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2017، ص 54-55.

هي تلك التي تحصل عليها من ممارستها النشاط الذي يماثل النشاط الخاص كإيرادات أملاك الدولة والقروض الاختيارية.

الفرع الرابع: تقسيمات الإيرادات العامة من حيث الإلزام.

إن هذا النوع من تقسيمات الإيرادات العامة هو الأهم والأكثر وجودا فقهيا وعمليا وطبقا لهذا التقسيم هناك نوعين أساسيين للإيرادات العامة في الموازنة الجزائرية وهي الإيرادات التي تقوم على الإجبار وتلك التي تقوم على الاختيار.

1-الإيرادات العامة القائمة على عنصر الإجبار:

وهذه الأنواع تشمل الإيرادات التي يتفق عليها المجتمع سياسيا واقتصاديا وماليا وقانونيا، وتحصل عليها الدولة من أفراد المجتمع بصفة إجبارية وتشمل:

1-1 الضرائب: وتعتبر من أهم أنواع الإيرادات العامة، وتعرف الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة والمحلية ومن التعريف نستنتج خصائص الضريبة المتمثلة:

- الضريبة مبلغ نقدي.
- الطابع الإجباري والنهائي للضريبة.
- تفرض جبرا بدون مقابل.
- تحقيق النفع العام.[1]

وتقسم الضرائب في الغالب إلى مباشرة وغير مباشرة:

أ-الضرائب المباشرة: وهي اقتطاع قائم مباشر على الأشخاص أو على الممتلكات.

ب-الضرائب **غير المباشرة:** فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة.

[1] زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة بيروت، لبنان، 1998، ص 109.

2-1 **الغرامات المالية Filnes:** تعتبر الغرامات أحد مصادر الإيرادات للدولة، ولكنها مصدر مؤقت يصعب الاعتماد عليه في تمويل النفقات العامة.

فالأصل في الغرامة أنها عقوبة مالية تفرض على مرتكبي المخالفات القانونية وليس الهدف من فرضها الحصول على مورد مالي للدولة، فالهدف الرئيسي من فرض الغرامة هو تخفيض عدد مرتكبي المخالفات وإجبار الأفراد على احترام لوائح وقوانين المجتمع. ومن هذا المنطلق تتوقع أن ينخفض عدد المخالفات وتزداد فاعلية الغرامة في تحقيق أهدافها عندما:

- ينجز المشروع في فرض الغرامة بصورة رادعة.
- تزداد درجة الوعي القومي لدى أفراد المجتمع.
- يتم تطبيق اللوائح والقوانين بصورة فعالة بعيدا عن التسبب في الجهات المنفذة.

وفي ظل هذه الظروف من المتوقع أن تصل حصيلة الغرامات إلى أدناها.[1]

3.1. التعويضات: هي المبالغ اللازم دفعها للدولة تعويضا عن أضرار معينة لحقت بها إما من أفراد أو هيئات خاصة في الداخل أو من دولة أخرى.

4.1. القروض الإجبارية: عندما تلجأ الدولة لسبب أو لآخر على إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم لفترة معينة تقوم الدولة عند انتهائها برد هذا الجزء إلى الأفراد والأصل أن يكون القرض الإجباري مصحوبا بفائدة تدفعها الدولة قد تعفي نفسها من دفع أي فائدة ولا تلتزم إلا بسداد القروض في المستقبل وهذا الالتزام الأخير هو الذي يميز القرض الإجباري عن الضريبة.[2]

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 120.

[2] حمد إبراهيم عبد اللاوي، المرجع السابق، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 120.

5.1. إتاوة التحسين: ويطلق عليها مقابل التحسين "Betterment texes" وهي مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه أفراد طبقة الملاك في المجتمع نظير عمل عام قصد به المصلحة العامة فعاد عليهم علاوة على ذلك بمنفعة خاصة تتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم وتتمثل الأعمال العامل المسببة لغرض الإتاوة في شق والطرق وتقسيم المدن وإقامة الميادين والحدائق العامة.

6.1. الرسوم Fées: الرسم مبلغ من النقود يدفعه الفرد لهيئة عامة، نظير خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له بناء على طلبه، وهذه الخدمة يستفيد منها الفرد الذي طلبها ومجموع أفراد المجتمع. كتوثيق عقود الملكية وقيد الدعاوي القضائية، ودخول الامتحان، وتحدد قيمة الرسم بناء على نسبة المنفعة الخاصة إلى المنفعة العامة من توفير الخدمة المطلوبة، ولذا يكون الرسم عادة أقل من تكلفة أداء الخدمة ويلاحظ أيضا أن المستفيد من الخدمة هو الذي يدفعه.

وفي الدول الديمقراطية ينبغي أن يوافق المجلس التشريعي على الرسم، حيث لا يمكن فرض أعباء على المواطنين دون موافقة السلطة التشريعية ودون صدور قانون أو بناء على قانون يكتفي فيه بتقرير مبدأ الرسم على أن يترك للسلطة التنفيذية تحديد مقداره لاحقا.[1]

2-أنواع الإيرادات العامة التي لا يتوفر فيها عنصر الإجبار.

وتشمل هذه الأنواع من الإيرادات العامة تلك التي تحصل عليها الدولة ليس كسلطة سيادية تستخدم الإجبار، وإنما لا يتوافر في الحصول عليها عنصر الإجبار والإلزام من

[1] المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، بيروت، 2009، ص 194-196.

جانب الدولة ويشمل هذا النوع الإيرادات العامة إيرادات الدولة من أملاكها (الدومين) Domaine:[1]

حيث تمتلك الدولة عادة نيابة عن شعوبها مصادر معينة للثروات لسد نفقاتها والاستخدامات الأخرى، وتقسم أملاك الدولة بوصفها شخصا معنويا إلى نوعين من الأملاك.

1-الأملاك العامة (الدومين العام) Public Domaine:

وتشتمل بالطرق العامة والجسور والسدود والموانئ والكهرباء وكل شيء مخصص للاستخدام العام لكل من يريد الاستفادة منه شرط أن يلتزم بالقيود التي تضعها السلطة العامة لهذه الاستفادة، كذلك تعتبر الدوائر الحكومية من الدومين العام لأنها مخصصة للنفع العام أي لكل أفراد المجتمع وليس لمنفعة طبقة معينة ولا تقصد الدولة من استخدام الدومين العام تحقيق الربح.

2-الأملاك الخاصة أو الدومين الخاص "Privet Domaine":

وهي الأملاك المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق الربح، ويمكن تقسيم الدومين الخاص تبعا لنوع الأموال التي يتكون منها إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ-الدومين الزراعي والعقاري:

يتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمصائد والمناجم والمحاجر ومصادر الثروة المعدنية.

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن،2006، ص78.

ولقد كان الدومين الزراعي من أقدم أنواع الدومين الخاص ولكن فقد هذا الدومين قيمته في الفكر المالي الحديث باعتبار أن استغلال الفرد للأراضي الزراعية أجدى من الاستغلال العام، أما بالنسبة للغابات والمناجم والمحاجر ومصادر الثروة المعدنية فإن ملكيته يجب أن تكون بيد الدولة لدورها الحيوي في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي باعتبارها ثروة قومية يجب الحفاظ عليها[1].

ب-الدومين التجاري والصناعي:

تزايدت أهمية هذا الدومين واتسعت من خلال تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية بعد التطور الذي حصل واجباتها وبذلك مارست الدولة التجارة وأقامت المشاريع الصناعية الكبرى لإنتاج البضائع.

ومن الطبيعي أن هذه الأملاك تختلف في حجمها وسعتها حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم، في الدول ذات الأنظمة الاشتراكية يكون فيها حجم القطاع العام كبيرا ودوره رئيسي وبيده عصبة الاقتصاد الوطني حيث تمتلك الدولة كل وسائل الإنتاج وكذلك التجارة الداخلية والخارجية، على عكسها الدول ذات الأنظمة الرأسمالية والتي تعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ولا شك أن النظامين يحصلان على مبالغ كبيرة من الأرباح التي يحققها قطاعيها الصناعي والتجاري ولكن بنسب متفاوتة تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي السائد.

مهما يكن الأمر فقد تعددت الأهداف التي من أجلها تدخل الحكومات مجال الإنتاج والتجارة.

وقد يكون تدخل الحكومة في هذا المجال للحيلولة دون استغلال المنتج الخاص للمستهلك ومثال ذلك قيام كثير من الحكومات بإدارة مرافق الكهرباء والمياه.[2]

[1] المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص197-198.

[2] نفس المرجع، ص210.

ج-الدومين المالي:

يعد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص ويقصد به حق الدولة في إصدار النقود ومحفظتها من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة.

الفرع الخامس: تقسيمات الإيرادات التي تحصل عليها الدولة كمقابل سلعة بيعها أو خدم تؤديها

وهنا نفرق بين نوعين:

1 –النوع الأول: تقوم فيه الدولة ببيع سلعة أو خدمة تشبع حاجة خاصة، وعليه يكمن النفع المترتب نفعا خاصا (هنا تحصل الدولة على ثمن عادي ككل الأثمان) فهو في هذه الحالة ثمن خاص تحدده ظروف العرض والطلب. وهذه الظروف قد تجعل من الدولة المنتج والموزع الوحيد. الأمر الذي يعطيها قوة احتكارية قد تستخدمها في تحديد الثمن. وقد لا تستخدم الدولة قوتها الاحتكارية في تحديد الثمن الخاص كما لو كانت السلة منتجة في ظل المنافسة.[1]

2-النوع الثاني: تقوم فيه الدولة بأداء خدمة تشبع حاجة خاصة وكان إشباع هذه الحاجة يعتبر ضرورة اجتماعية يتعين على الدولة مراعاتها.

هنا فإن أداء الخدمة يحقق نفعا خاصا وعاما. في نفس الوقت ويتوقف المقابل على الضرورة الاجتماعية التي تحدد مدى النفع العام وهنا نفرق بين حالتين:

- إذا كان النفع الخاص المتحقق أكبر من النفع العام فإن الدولة تحصل في مقابل بيع السلعة أو أداء الخدمة على ثمن عام. عادة ما يكون أقل من الثمن في حالة ما إذا كانت السلعة أو الخدمة تنتج بواسطة المشروع الفردي مثال ذلك قيام الهيئات العامة

[1] محمد إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 61.

بتزويد الأفراد بالمياه أو الغاز أو الكهرباء في مقابل ثمن عام يدفعونه. فلا تهدف تلك الهيئة إلى تحقيق ربح وإنما إلى تحقيق نفع عام.

- إذا كان النفع العام محقق أكبر من النفع الخاص، فإن الدولة تحصل في مقابل أداء الخدمة على رسم يدفعه المستفيد ويكون الرسم أقل تكاليف من الخدمة، وفي هاتين الحالتين تحمل المجتمع جزء من نفقات أداء الخدمة ومثالها الرسوم التي يدفعها الأفراد عند تسجيل العقود عند ناقل ملكية العقارات أو اللجوء إلى القضاء.[1]

المطلب الثالث: أثر التجارة الخارجية على الإيرادات العامة.

إن التجارة الخارجية لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ارتباطها بالعمل لتحقيق الإيرادات العامة، وبالتالي فإن الظروف الاقتصاد الدولية يمكن أن تسير عملية التنمية وتسع مدى تحقيقها في حين يحصل العكس عندما لا تتوفر الظروف الاقتصادية المواتية، ومن أبرز أدوات تأثير التجارة الخارجية على الايرادات العامة نجد[2]:

الفرع الأول: الضرائب والرسوم الجمركية:

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها، صادرات كانت أم واردات، ويمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقديرها، أو على أساس الهدف من فرضها كما يلي[3]:

1/- على أساس كيفية التقدير:

[1] محمد إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سابق ، ص 62.

[2].طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 80- 81

[3].نفس المرجع، ص90-91.

يمكن أن نميز على هذا الأساس بين أربعة أنواع من الرسوم الجمركية، رسوم قيمية، رسوم نوعية، رسوم مركبة، وأخيرا رسوم إسمية.

أ- الرسوم القيمية:

تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات، حيث تفرض بنسبة ثابتة على جميع السلع المستوردة بدون تمييز، وهنا يكون تأثيره كمي، أي تؤثر على الحجم الكلي للواردات، وإما أن تفرض على البعض الآخر، حيث يكون تأثيرها جامعا بين التأثير الكمي على حجم الواردات، والتأثير النوعي على مكونات هذه الواردات.

ب- الرسوم النوعية:

تفرض على أساس عدد أو وزن كيل السلعة المستوردة حيث يمكن ترجمة الرسم إلى قيمة، ومن صعوبات هذا النوع من الرسوم (قيمية أو نوعية) ما يتعلق بمعرفة القيمة ذاتها بشكل دقيق، ما هي القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار؟ هل هي القيمة الفعلية؟ وفي أي سوق؟ أم تؤخذ تكلفة الإنتاج بعين الاعتبار؟ وبأي تاريخ؟ كما يؤخذ على الرسوم النوعية صعوبات تتعلق بتفاوت درجات السلعة الواحدة، فقد يكون الرسم النوعي ثقيلا على السلع المنحطة، وخفيفا على السلع الراقية، فضلا عن تعذر تطبيقها على السلع ذات القيمة الفنية.

ج- الرسوم المركبة:

فهي تتضمن رسميا قيميا معنيا، يضاف إلى رسم نوعي بغرض التمييز بين أنواع السلعة الواحدة.

د- الرسوم الإسمية:

وتهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.

2/- على أساس الهدف من فرضها:

حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الرسوم وهي رسوم مالية، ورسوم حمائية:

أ- الرسوم المالية:

فهي تفرض بغرض توفير مؤد مالية لخزينة الدولة.

ب- الرسوم الحمائية: فهي تفرض باعتبارها أداة للحد من المنافسة الخارجية.

الفرع الثاني: الضرائب العادية على الصادرات والواردات.

تتمثل عادة في الرسم على القيمة المضافة والرسم الداخلي على الاستهلاك وبالنسبة للجزائر

تساهم الجباية البترولية بنسبة كبيرة بإيرادات الدولة (أكثر من 50%) وهذا راجع لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، الذي يعتبر من أهم القطاعات وتبالي مردودية عالية للجباية البترولية، والتي تشمل:

1- الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة في العملية الإنتاجية.

2- هي مختلف الإجراءات القانونية التي تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي التي تتعلق بالنشاط البترولي.

3- هي مجموعة الضرائب والرسوم المقررة من طرف القانون 86/14 الحامل على النظام الجبائي للنشاطات البترولية، هاته الضرائب المستحقة والضريبة المباشرة البترولية هي اقتطاع يفرض على المؤسسات أو الشركات التي تنشط في المجال البترولي ومن

خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الجباية هي نوع من أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة على النشاطات الاقتصادية والتي تخص النشاطات البترولية وتحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني أي تحتل ما يفوق 60% الإيرادات الجبائية[1].

1

خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل التعريف بالتجارة الخارجية والايرادات العامة وأثر التجارة الخارجية على هذه الإيرادات، حيث تعتبر التجارة الخارجية من اهم القضايا التي لا يمكن لأي دولة الاستغناء عنها سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث نجد ان معظم الدول تحاول الاستفادة القصوى من إيراداتها، وخاصة الدول النامية منها، لذا فإن الاهتمام الذي حظيت به التجارة الخارجية ليس حديث النشأة بل يعود الى زمن بعيد، حيث تعددت النظريات والمفكرين الاقتصاديين في هذا المجال وذلك ابتداءا من الكلاسيك وصولا الى المناهج التكنولوجية.

فالشيء الذي يعكس إيرادات أي دولة وبشيء كبير ومكانتها الاقتصادية في العالم هو التجارة الخارجية.

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول الى الجوانب النظرية لكل من التجارة الخارجية والإيرادات العامة سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على مدى مساهمة الصادرات والواردات الجزائرية في تمويل الموازنة العامة وذلك طيلة فترة الدراسة، وعليه سنتناول المبحثين التاليين:

- **تطور التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة 2000-2017**
- **مساهمة التجارة الخارجية في تطوير الإيرادات العامة في الجائر في الفترة 2000-2017**

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة 2000-20017.

إن اهتمام أي دولة في العالم بالتجارة الخارجية سواء أكانت دولة متقدمة أو دولة نامية، إنما يتم على أن الدولة تحاول الخروج من دائرة العزلة والاندماج في عالم تميز بالعلاقات الدولية الوطنية في جميع الميادين وخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي الذي يتميز بزيادة حجم ونوع المعاملات في السلع والخدمات العابرة للحدود، إضافة إلى تعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية والدليل على تزايد هذا الاهتمام في الجزائر هو قيامها بالإصلاحات الاقتصادية والتجارية منذ 1989 والتي هدفت من خلالها إلى تحرير تجارتها وترشيد استعمال النقد الأجنبي، ومن خلال هذا المبحث سنحاول رصد التطورات التي عرفتها الصادرات و الواردات الجزائرية.

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لا تزال تأخذ النصيب الأكبر من قيمة الصادرات الجزائرية، وذلك راجع إلى الانتعاش في أسعار النفط مؤخرا، في حين نجد أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تتكون مجملها في المواد النصف مصنعة ومواد غذائية وسلع استهلاكية غير غذائية وتجهيزات صناعية إضافة إلى مواد خام ، وهذا راجع لعدة أمور من بينها عدم احترام معايير السلامة والصحة العالميين في المواد المنتجة محليا، وانعدام شبكة نقل مهيأة تسرع من إيصال السلع إلى الموانئ والمطارات، وغياب الرقابة على هذه السلع.

الفرع الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.

عرفت الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017 الوضعية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(2-1): تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 -2017) (الوحدة: مليار دولار**).**

السنة	الصادرات	نسبة التطور%
2000	21,657	-
2001	19,091	%11.84 -
2002	18,700	%2.04 -
2003	24,469	%30.85
2004	32,217	% 31.66
2005	46,334	% 43.81
2006	54,741	%18.08
2007	60,590	%10.68
2008	78,590	%29.70
2009	45,186	% 42.50 -
2010	57,091	% 26.34 -
2011	72,888	% 27.66
2012	71,736	%1.58 -
2013	64,714	%9.78 -
2014	59,996	%7.29 -
2015	34,55	% 42.4 -
2016	30,02	%13.11 -
2017	34,76	%15.18

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على إحصائيات المديرية العامة للجمارك(CNIS).

ويمكن عرض هذه المعطيات في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(2-1): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2000-2017)

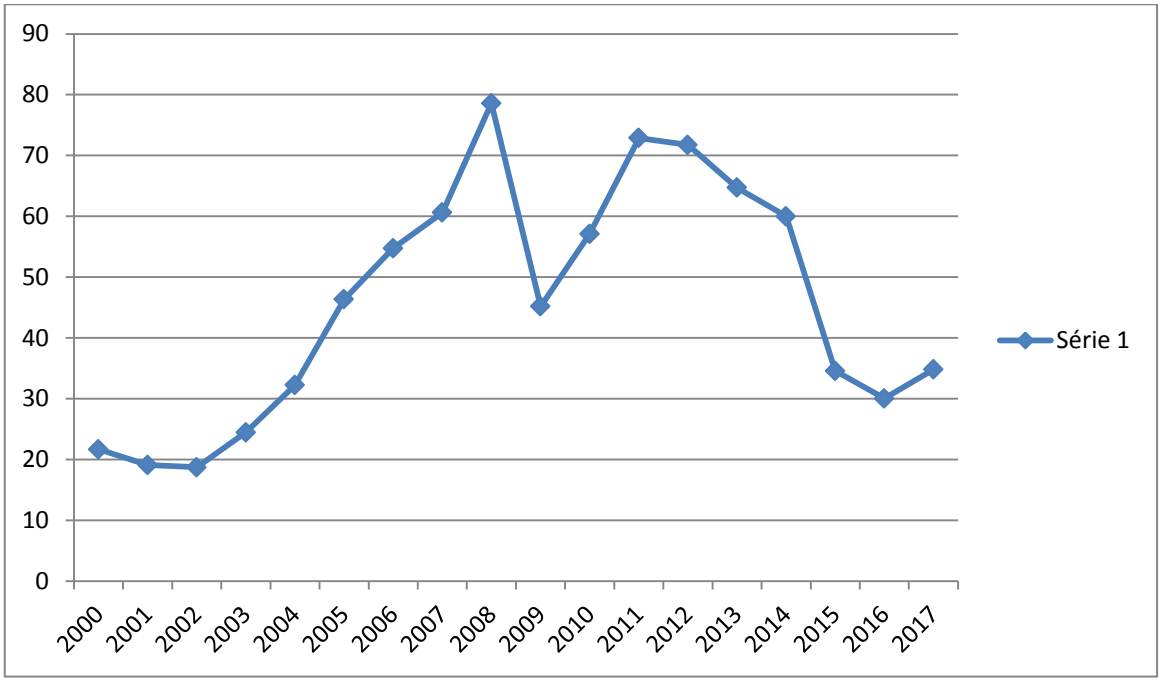

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(2-1)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن قيمة الصادرات في تزايد مستمر حيث بلغت سنة 2000 ما قيمة 21.65 مليار دولار، في حين بلغت هذه الصادرات القيمة 19.09 مليار دولار خلال عام 2001 لتسجل بذلك انخفاضا يقدر بـ 2.56 مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض إلى تدهور أسعار البترول، وواصلت التراجع سنة 2002، بـ0.39 مليار دولار مقارنة بسنة 2001 لتبلغ أدنى وأقل قيمة لها في هذه السنة مقارنة بسنوات فترة الدراسة حيث بلغت القيمة 18.7 مليار دولار، يعود هذا الانخفاض إلى التراجع الذي عرفته أسعار البترول، أما في سنة 2003 فقد بلغت الصادرات الجزائرية ما قيمته 24.46 مليار دولار وبالتالي تسجل ارتفاعا يقدر بـ 5.76 مليار دولار، وفي سنة 2004 واصلت قيمة الصادرات الجزائرية الارتفاع والزيادة بـ 7.75 مليار دولار لتبلغ قيمة 32.21 مليار دولار وفي عام 2005 بلغت هذه الصادرات ما قيمته 46.33 مليار دولار لتسجل بذلك زيادة تقدر بـ 14.12 مليار دولار، وفي سنة 2006 واصلت صادرات الجزائر في الارتفاع لتبلغ قيمة 54.74 مليار دولار بريادة قدرها 8.41 مليار دولار، وفي سنة 2017 بلغت صادرات الجزائر 60.59 مليار دولار حيث واصلت في الارتفاع بزيادة قدرها 5.85 مليار دولار.

تواصلت قيمة الصادرات الجزائرية في الزيادة والارتفاع خلال سنة 2008 لتصل أعلى قيمة لها في هذه السنة مقارنة بسنوات فترة الدراسة حيث بلغت 78.59 مليار دولار مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر بـ 18 مليار دولار ويعود هذا الارتفاع في الصادرات إلى ارتفاع أسعار البترول، وفي سنة 2009 سجلت صادرات الجزائر انخفاضا يقدر بـ 33.4 مليار دولار لتسجل ما قيمة 45.18 مليار دولار، من الصادرات وهذا التراجع في الصادرات يعود إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار البترول، وفي عام 2010 عاودت الصادرات الجزائرية في الارتفاع لتبلغ قيمة 57.09 مليار دولار بزيادة قدرها 11.91 مليار دولار، وفي سنة 2011 ارتفعت الصادرات الجزائرية لتبلغ قيمة 72.88 مليار دولار، وفي سنة 2012 بلغت صادرات الجزائر قيمة 71.73 لتسجل تراجعا طفيفا مقارنة مع السنة السابقة.

واصلت هذه الصادرات التراجع خلال سنتي 2013 و 2014، مسجلة القيمتين 64.71 مليار دولار و59.99 مليار دولار مسجلة انخفاضا بـ 7.02 مليار دولار و4.72 مليار دولار على التوالي. لتنخفض بصورة كبيرة سنة 2015 وتصل إلى 34.55 مليار دولار وذلك راجع إلى الانخفاض الكبير في أسعار البترول.

وسجلت قيمة الصادرات 30.03 مليار دولار و34.79 مليار دولار سنتي 2016 و2017 على التوالي.

وذلك على الرغم من السياسة المتبعة من طرف الحكومة في تشجيع التصدير والتقليل من الاستيراد وإتباع سياسة التقشف.

الفرع الثاني: تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الغترة 2000–2017.

عرف هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000–2017 الوضعية التالية:

الجدول رقم (2-2): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الغترة 2000 -2017

(الوحدة: الدولار الأمريكي)

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	نسبة%	القيمة	نسبة%	القيمة	نسبة%
2000	21.06	97.27	0.59	2.73	21.651	100
2001	18.53	97.06	0.56	9.94	19.091	100
2002	18.11	96.84	0.61	3.16	18.700	100
2003	23.99	98.04	0.47	1.96	24.469	100
2004	31.55	97.93	0.67	2.07	32.217	100
2005	45.59	98.39	0.74	1.61	46.334	100
2006	53.61	97.93	1.13	2.07	54.741	100
2007	59.61	98.38	0.98	1.62	60.590	100
2008	77.19	28.22	1.40	1.78	78.590	100
2009	44.41	98.28	0.77	1.72	45.186	100
2010	56.121	98.30	0.969	1.70	57.091	100
2011	71.661	98.32	1.227	1.68	72.888	100
2012	70.583	98.39	1.153	1.61	71.736	100
2013	63.663	98.38	1.051	1.62	64.714	100
2014	58.362	97.28	1.634	2.72	59.996	100
2015	33.08	95.75	1.48	4.25	34.55	100
2016	28.22	94.01	1.8	5.99	30.02	100
2017	32.86	94.53	1.9	5.47	34.76	100

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر الصادرة في الفترة 2000-2017.

ويمكن تمثيل هذه المعطيات بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-2): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 -2017)

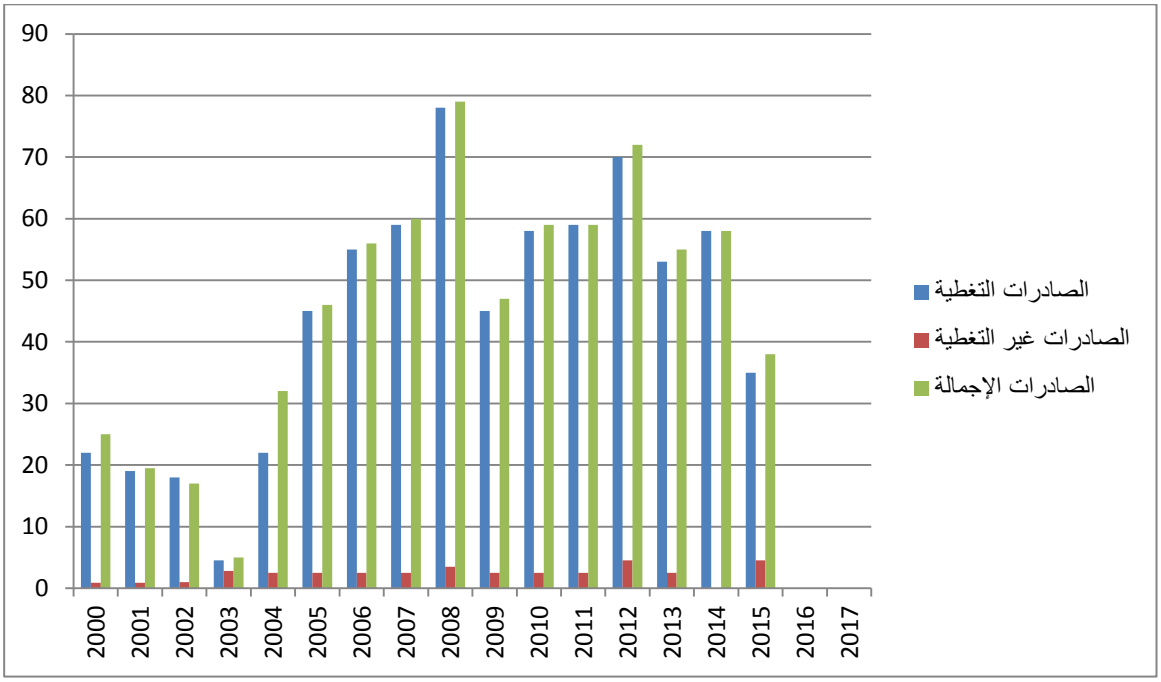

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(2-2)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين ان هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة هي المحروقات طول فترة الدراسة بأكثر من 95% من اجمالي الصادرات، حيث تراوحت نسبتها في فترة 2000-2017 ما بين 94.01%و98.39%.

مثلت سنة 2002 ادنى حصيلة لها وذلك بـ 18.11 مليار دولار وهو ما يمثل 96.84% من اجمالي الصادرات، بينما سجلت أعلى حصيلة سنة 2008 بـ 77.19 مليار دولار بنسبة 98.22% من اجمالي الصادرات، في حين أن المنتجات خارج المحروقات لم تتعد نسبة 5,99% خلال فترة الدراسة، في حين بلغت أعلى قيمة للصادرات خارج المحروقات سنة 2017 بـ 1.90 مليار دولار بنسبة 5.47% من اجمالي الصادرات.رغم هذا فقد عرفت الفترة 2000-2017 تطورا محسوسا في قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث انتقلت من 0.59 مليار دولار سنة 2002 الى 1.90 مليار دولار سنة 2017 ما عدا التراجع سنة 2003 و الذي يعود أساسا الى التوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط ، مما اجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة مثل سوناكوم الى وقف صادراتها .اما

سبب الانتعاش البسيط فيرجع الى تزايد جهود الدولة في تنمية وتنويع صادراتها، وذلك بطرحها جملة من الحوافز في اطار سياستها التنموية المنتهجة.

أما عن بنية الصادرات خارج المحروقات فقد عرفت الوضعية التالية:

الجدول رقم (2-3): تطور الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2000-2017.(الوحدة: مليون دولار).

	مواد غذائية		مواد نصف مصنعة		مواد أولية		تجهيزات صناعية		تجهيزات فلاحية		سلع استهلاكية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2000	30	5.08	447	75.76	42	7.12	44	7.46	12	2.03	15	2.54
2001	30	5.36	413	73.75	39	9.96	42	7.50	22	3.93	14	2.50
2002	35	5.92	403	68.19	56	9.48	50	8.46	20	3.38	27	4.57
2003	47	9.85	316	66.25	49	10.27	29	6.08	1	0.21	35	7.34
2004	66	10.00	432	65.45	97	14.70	50	7.58	0	0.00	15	2.27
2005	67	8.55	526	67.09	136	17.35	36	4.59	0	0.00	19	2.42
2006	73	6.51	765	68.18	195	17.38	44	3.92	1	0.09	44	3.92
2007	88	8.98	640	65.31	170	17.35	46	4.69	1	0.10	35	3.57
2008	119	8.58	834	60.13	334	24.08	67	4.83	1	0.07	32	2.31
2009	113	14.75	393	51.31	169	22.06	42	5.48	0	0.00	49	6.40
2010	315	32.54	498	51.45	94	9.71	30	3.10	1	0.10	30	3.10
2011	355	28.93	660	53.79	161	13.12	35	2.85	0	0.00	16	1.30
2012	315	27.34	618	63.65	168	14.58	32	2.78	0	0.00	19	1.65
2013	404	38.48	492	46.86	109	10.38	29	2.76	0	0.00	16	1.52
2014	323	19.77	1173	71.79	110	6.73	16	0.98	1	0.06	11	0.67
2015	239	11.62	1685	81.92	105	5.10	17	0.83	0	0.00	11	0.53
2016	326	23.45	909	65.39	84	6.04	53	3.81	0	0.00	18	1.29
2017	350	25.62	845	61.85	73	5.34	78	5.71	0	0.00	20	1.46

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر الصادرة في الفترة 2000-2017.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): تطور الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2000-2017.

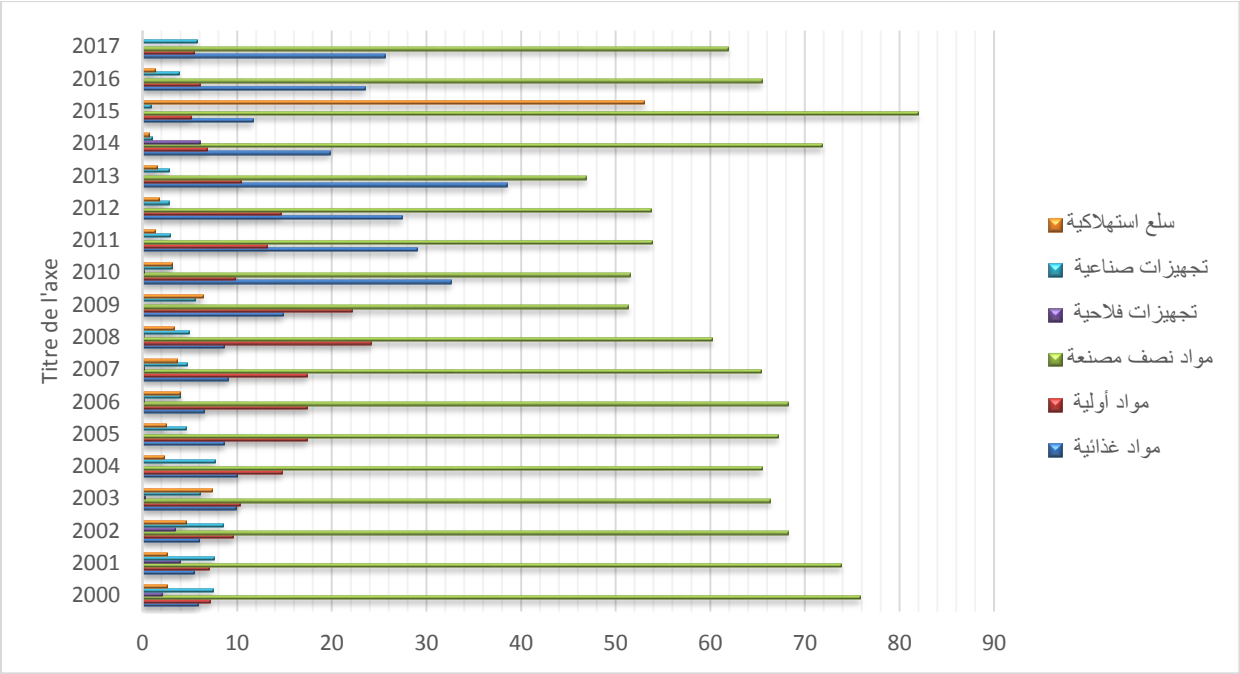

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(2-3)

تحتل المنتجات النصف مصنعة المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات، بنسبة 63.80% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2017. تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، وهو امر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات، وقد عرفت المنتجات النصف مصنعة انتعاشا، حيث قفزت من 447 مليون دولار سنة 2000 بنسبة 75.76% الى 845 مليار دولار سنة 2017 بنسبة 61.85% والسبب في ذلك ان نمو هذه المنتجات متعلق بنمو صادرات المحروقات، حيث تزداد كلما ازدادت هذه الأخيرة. تليها في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية، وذلك بنسبة 15.14% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، حيث تتمثل أساسا في التمور والخضر، وقد سجلت سنة 2013 اعلى مستوى لها، حيث قدرت بـ 404 مليون دولار امريكي بنسبة 38.48% وهذا يعود الى المجهودات التي تبذلها الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي.

تأتي في المرتبة الثالثة المواد الأولية مسجلة نسبة 12.90% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2017 حيث تتمثل في الفوسفات، ونفايات الحديد والزنك والنحاس، وسبب احتلالها لهذه المرتبة راجع الى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الان استغلالا حقيقيا. وقد عرف هذه المنتجات تطورا ملحوظا، حيث انتقلت من 42 مليار دولار سنة 2000 الى 73 مليار دولار سنة 2017.

احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الرابعة بنسبة 4.62% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، وتمثلت منتجاتها في التجهيزات والوسائل المستعملة في البناء والصحة، الاشغال العمومية والميكانيك.

وقد عرفت تقهقرا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت من من 44 مليون دولار الى 17 مليون دولار بين 2000-2015 بحيث شهدت ارتفاع خلال السنتين 2016-2017، مسجلة القيمتين 53 مليون دولار و78 مليون دولار على التوالي.

وذلك الانخفاض راجع الى نقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، وحل بعض المؤسسات الوطنية كالمؤسسة الوطنية للفلين ومؤسسات النسيج والجلود .... الخ، وضعف تنافسية الصادرات الجزائرية.

بينما تأتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 2.91 %من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وتتضمن أغلب منتجاتها في مواد النظافة والتجميل. في حين تأتي مواد التجهيز الصناعي في المرتبة الأخيرة بنسبة 0.62% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات، حيث تتكون منتجاتها في الجرارات والأجهزة الميكانيكية، وبعض اللوازم كقنوات الصرف والانابيب، وظلت هذه المنتجات في تقهقر حيث حققت ايرادا معدوما في بعض السنوات.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

توزعت الصادرات الجزائرية لمختلف دول العالم بالكيفية التالية:

الجدول رقم(2-4): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	الاتحاد الاوروبي		منظمة التعاون والتطور الاقتصادي		باقي دول أوروبا		أمريكا الجنوبية		اسيا		البلدان العربية		يلدان المغرب العربي		باقي بلدان افريقيا	
	القيمة	نسبة%	القيمة	نسبة%	القيمة	نسبة%	القيمة	نسبة%	القيمة	نسبة%	القيمة	نسبة%	القيمة	نسبة%	لقيمة	نسبة%
2005	25593	55.6	14963	32.4	15	0.03	3124	6.7	1218	2.6	418	1.3	418	0.9	49	0.01
2006	28750	52.6	20546	37.6	7	0.01	2398	4.9	2792	3.2	5015	1.08	515	0.9	14	0.02
2007	29027	48.7	22785	38.2	21	0.03	2326	3.9	3162	5.3	695	1.2	695	1.1	701	1.018
2008	41268	52.04	28608	36.08	10	0.01	2874	3.6	3764	4.7	1616	1	1616	2.04	365	0.46
2009	23186	51.3	15326	33.9	7	0.02	1841	4.07	3320	7.3	857	1.2	857	1.9	93	0.21
2010	28009	49.09	20278	35.5	10	0.02	2620	4.5	4082	7.1	1281	1.2	1281	2.2	79	0.14
2011	37307	50.7	24059	32.7	102	0.01	4270	5.8	5168	7.03	1586	1.1	1856	2.1	146	020.
2012	3979	55.3	20029	27.8	36	0.05	4228	5.8	4683	6.5	2073	1.3	2073	2.8	62	0.09
2013	4277	64.8	12202	18.5	51	0.08	2965	4.5	4241	6.4	869	1.3	274	4.1	67	0.10
2014	4052	64.3	10482	16.6	49	0.08	3005	4.7	4851	7.7	721	1.1	324	5.1	80	0.13
2015	39761	63.6	10005	15.8	47	0.07	29865	4.9	4672	7.9	711	1.7	320	5.5	77	0.24
2016	37927	63.2	9895	15.05	40	0.08	27890	5.4	41789	7.9	709	1.9	354	6.03	71	0.28

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على إحصائيات المديرية العامة للجمارك(CNIS).

يتضح من خلال الجدول مكانة كل من دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كأهم منفذ للصادرات الجزائرية وذلك بنسبة 64% و38 %على التوالي من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015، ويكمن سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبرى من الصادرات بالدرجة الأولى الى التواجد الجغرافي الأقرب الذي يسمح بإقامة علاقة تجارية، إضافة الى ان الجزائر تعتبر من أكبر الدول المصدرة للمواد الأولية والخام خاصة المحروقات، وبحكم ان هاتين المنطقتين تحتويان على اكبر عدد ممكن من الدول الصناعية المتقدمة والتي تستورد المواد الأولية كمدخل لمشاريعها الإنتاجية و الصناعية، ناهيك عن وجود اتفاقيات ثنائية تربط الجزائر بهذه الدول ، و عليه يمكن القول ان التدفقات النقدية بين الجزائر و هاتين المنطقتين تخضع لنموذج الجاذبية .

وبعد هاتين المنطقتين تأتي أمريكا الجنوبية في المركز الثالث بمعدل متوسط 4.8% من اجمالي الصادرات الجزائرية خلال نفس الفترة، اما في المركز الرابع تأتى دول اسيا (دون البلدان العربية) بمتوسط 4% ،اما فيما يخص استيعاب المناطق العربية (بلدان المغرب العربي و البلدان العربية) للصادرات الجزائرية فنجد انها لا تتجاوز مجتمعة 3% ، على الرغم من الجهود العربية لتطوير و تعزيز اداء التجارة ، اما عن نسبة الصادرات الموجهة لباقي الدول الافريقية والأوروبية فنجد انها تتميز بالضعف ولا تتعدى نسبة 1% في المتوسط من اجمالي الصادرات الجزائرية .

مما سبق نستنتج ان عدم تنوع الصادرات الجزائرية أثر على تنوعها الجغرافي، ما يجعل الاقتصاد الوطني المعتمد على التجارة الخارجية في وضعية تبعية تامة لاقتصاديات الدول الأوروبية والامريكية، في أي ازمة تنجر عليها تبعات كبيرة على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.

عرفت الواردات الجزائرية من حيث القيمة والبنية والتوزيع الجغرافي التطورات التالية:

الفرع الأول: تطور قيمة الواردات من 2000-2017.

شهدت قيمة الواردات الجزائرية خلال 2000-2017 الوضعية المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-5): تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2000-2017.(الوحدة: مليار دولار).

السنوات	قيمة الواردات	نسبة التطور%
2000	11.39	-
2001	12.05	5.79
2002	14.55	20.74
2003	16.20	11.34
2004	21.88	35.06
2005	24.84	13.52
2006	25.65	3.26
2007	33.57	30.87
2008	49.10	46.26
2009	49.33	0.46
2010	50.66	2.69
2011	57.38	13.26
2012	59.61	3.88
2013	63.77	6.97
2014	68.27	7.05
2015	60.62	11.20
2016	56.10	- 7.45
2017	56.13	0.05

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر الصادرة في الفترة 2000-2017.

ويمكن تمثيل هذه المعطيات في الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-5): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.

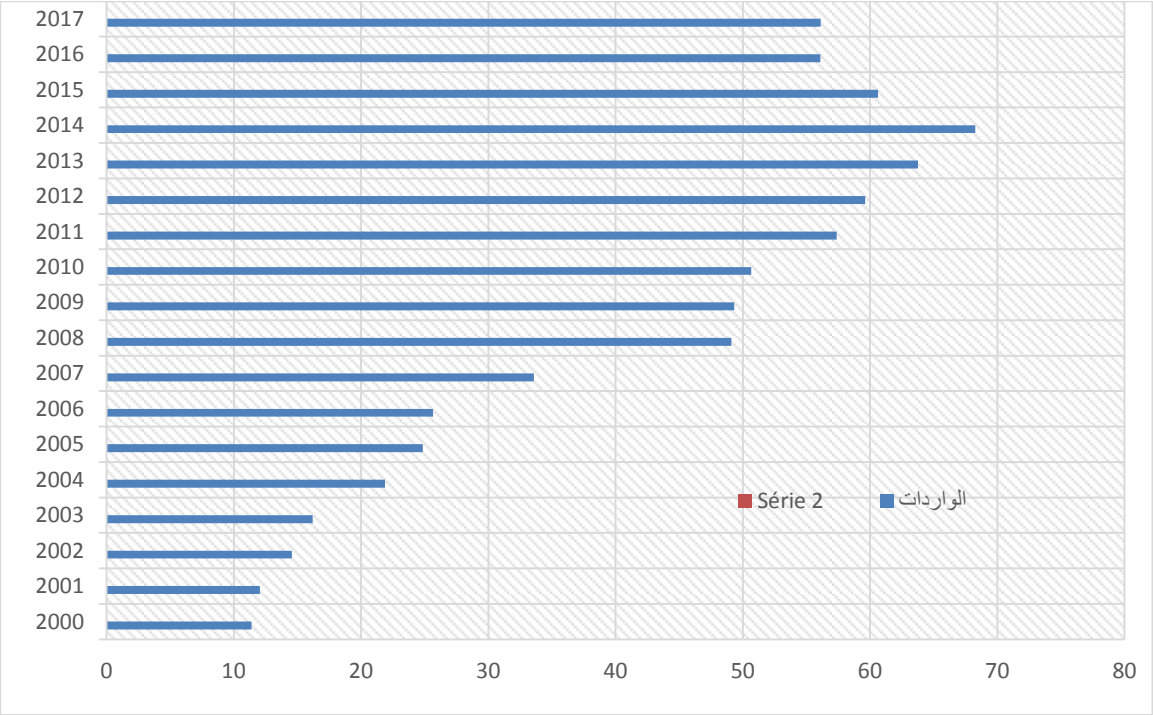

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(2-5)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه ان قيمة الواردات في تزايد مستمر حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 11.39 مليار دولار ، في حين بلغت هذه الواردات ما قيمته 12.05 مليار دولار عام 2001 واستمرت في التزايد عام 2002 لتصل الى 14.55 مليار دولار اما في سنة 2003 فقد بلغت الواردات الجزائرية قيمة 16.20 مليار دولار و في عام 2004 استمرت الواردات الجزائرية في الارتفاع و الزيادة لتسجل قيمة 21.88 مليار دولار ، و في عام 2005 بلغت هذه الواردات قيمة 24.84 مليار دولار و في عام 2006 بقيت في الارتفاع محققة قيمة 25.65 مليار دولار .

تواصلت قيمة الواردات في الارتفاع خلال عام 2008 لتصل الى 49.10 مليار دولار، وفي سنة 2009 سجلت واردات الجزائر قيمة 49.33 مليار دولار، وفي عام 2010 بلغت قيمة 50.66 مليار دولار واستمرت في الارتفاع حيث سجلت قيمة 57.38 مليار دولار عام 2011 و59.61 مليار دولار عام 2012. وبقيت في تصاعد خلال السنتين 2013، 2014 مسجلة القيمتين 63.77 مليار دولار، 68.27 مليار دولار على

التوالي.لتسجل بذلك تراجعا ملحوظا قدر ب 60.62 مليار دولار عام 2015 مقارنة مع السنوات الفارطة.

واصلت الواردات الجزائرية في الانخفاض لتسجل تراجع طفيف عام 2016 بقيمة 56.10 مليار دولار، وعادت الى الارتفاع لتبلغ قيمة 56.13 مليار دولار عام 2017.

ويمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى[1]:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب؛
- برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001؛
- الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا؛
- زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجات المتزايدة، وكما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات وهو ما يفسر محاولة الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة[2]،
- توفر وسائل الدفع الخارجي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها للدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات[3].

وعقب انهيار أسعار البترول وتدني العائدات النفطية، لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تتمثل في:

---

[1] مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة بسكرة، يوم 25 أفريل 2017.

[2] فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين أنفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة ورقلة، ص113.

[3] شريفة بو الشعور، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري، رسالة ماجستير، الأردن، 2012، ص29.

- سياسة التعويم المحكوم للدولار أمريكي أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، وتراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة –الأورو–حيث أدت إلى انحدار الدولار أمريكي الجزائري إلى 105.84 للدولار وإلى 117.48 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تصدر بحوالي 79.6 للدولار في سنة 2014، لكبح ارتفاع فاتورة الواردات.
- تسقيف العديد من الواردات عبر وضع رخص الاستيراد.
- إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، وسحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط.

الفرع الثاني:تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة(2000–2017)

عرفت التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال هذه المرحلة الوضعية التالية:

الجدول رقم (2–6): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000–2017)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي).

السنوات	المواد الغذائية		الطاقة		المواد الأولية		المواد نصف المصنعة		التجهيزات الفلاحية		التجهيزات الصناعية		سلع استهلاكية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة%
2000	2415	26.32	129	1.40	428	4.66	1655	18.04	85	0.92	3068	33.44	1393	15.18
2001	2396	24.09	139	1.39	478	4.80	1872	18.83	155	1.55	3435	34.55	1466	14.74
2002	2740	22.82	145	1.20	562	4.68	2336	19.45	148	1.23	4423	36.84	1655	13.78
2003	2678	19.78	114	1.06	689	5.09	2857	21.11	129	0.95	4955	36.61	2112	15.60
2004	3385	19.74	158	0.92	733	4.27	3422	19.95	157	0.91	6681	38.96	2610	15.22
2005	3374	17.62	199	1.03	706	3.68	3845	20.08	150	0.78	7950	41.52	2922	15.26
2006	3572	17.71	230	1.14	792	3.92	4637	22.99	90	0.44	8015	39.74	2820	14.03
2007	4656	17.95	305	1.17	1245	4.80	6678	25.75	137	0.52	9361	36.10	3546	13.67
2008	7397	19.74	560	1.49	1318	3.51	9502	25.36	164	0.43	12344	32.95	6172	16.47
2009	5514	14.92	516	1.39	1128	3.05	9557	25.87	219	0.59	14141	38.27	5868	15.88

10.82	4119	42.57	16200	0.84	321	24.94	9494	3.48	1325	2.35	898	14.96	5696	**2010**
11.04	4907	38.43	17074	0.81	364	22.61	10047	3.77	1676	2.46	1094	20.84	9261	**2011**
19.84	9400	27.00	12793	0.65	310	21.09	9994	3.65	1729	9.83	4659	17.90	8483	**2012**
20.35	10539	29.42	15233	0.92	477	20.55	10642	3.34	1732	7.99	4139	17.40	9013	**2013**
17.66	9894	32.33	18115	1.12	629	21.95	12301	3.23	1812	4.85	2720	18.83	10550	**2014**
16.68	8243	33.12	16369	1.29	638	23.23	11482	3.01	1489	4.54	2247	18.10	8948	**2015**
17.70	7904	32.94	14709	1.07	479	24.57	10972	3.33	1490	2.76	1234	17.59	7855	**2016**
18.47	8120	30.38	13368	1.32	585	23.83	10483	3.30	1456	4.31	1899	18.34	8069	**2017**

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر الصادرة في الفترة 2000-2017.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-6): تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2000-2017

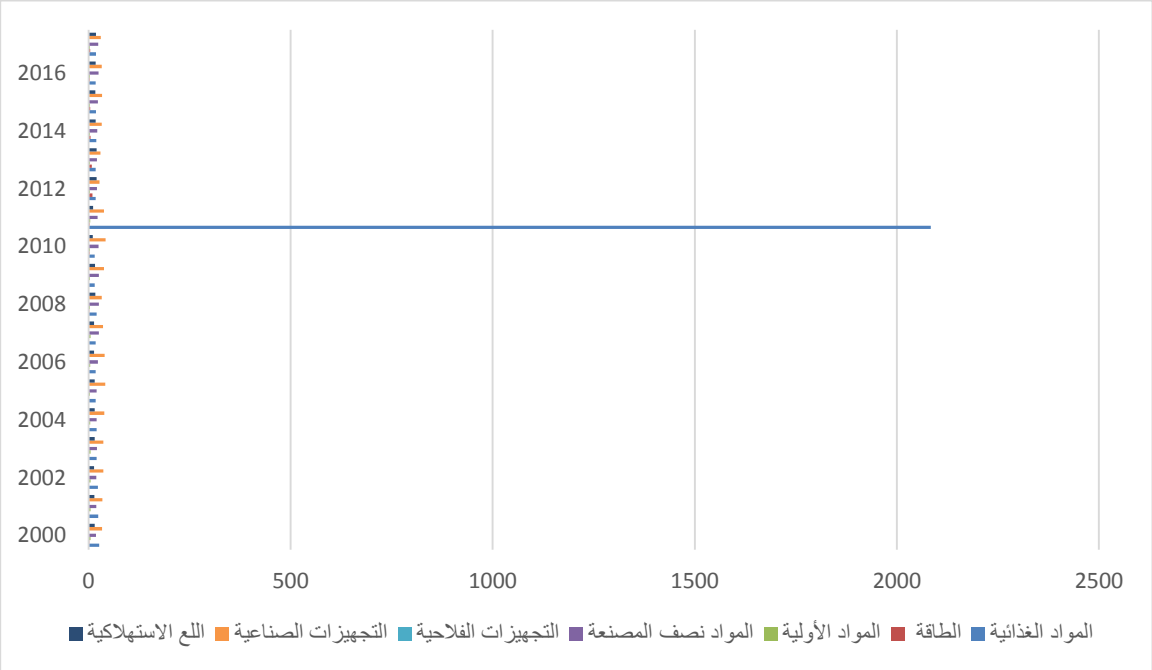

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(2-6)

فتتمثل أهم مجموعات المنتجات المستوردة بالتدرج التنازلي كما يلي[1]:

- تتصدر تشكيلة التجهيزات الصناعية الفلاحية على رأس القائمة في المرتبة الأولى، حيث بلغت سنة 2001 حوالي 3153 مليون دولار بنسبة 34.36% من إجمالي الواردات، أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 18744 مليون دولار سنة 2014 أي نسبة 33.45%.
- تحتل المواد الأولية والخام والمواد النصف مصنعة المرتبة الثانية، حيث كانت الواردات منها تقدر سنة 2001 بـ 2350 مليون دولار، أي بنسبة 23.63% من مجموع الواردات، بدأت تتصاعد حتى بلغت قيمتها 1.187.7.83.9 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل 25.1% من الواردات.
- تشغل الموارد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات، حيث قدرت سنة 2001 بـ 2396 مليون دولار أمريكي أي 24.09%، واستمرت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2014 حوالي 10550 مليون دولار أمريكي أي 18.83%.
- تحتل مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة، حيث انتقلت قيمتها من 1466 مليون دولار أمريكي سنة 2001 (14.74%) إلى 9894 مليون دولار أمريكي سنة 2014 وهو ما يمثل 17.66% من الواردات.
- ومواد الطاقة تأتي في المرتبة الخامسة نسبة لا تتعدى 1.39% وهو ما يعادل 139 مليون دولار أمريكي جزائري سنة 2001، ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 4659 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 9.83% سنة 2012 ثم انخفضت إلى 2720 مليون دولار أمريكي، أي 4.85% سنة 2014.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000–2017

عرف التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000–2017 الوضعية التالية:

[1] ONS, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2014. 2014, op, cit.

الجدول رقم(2-7): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017).

(الوحدة: مليون دولار).

السنوات	دول الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون الاقتصادية دون دول الاتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	دول المحيط	الدول العربية دون دول المغرب	دول المغرب العربي	دول إفريقية أخرى	المجموع
2000	13792	5825	181	1672	210	0	55	254	42	22031
2001	12344	4549	87	1037	476	23	315	275	26	19132
2002	12100	4602	130	951	456	38	248	250	50	18825
2003	14503	7631	123	1220	507	0	355	260	13	24612
2004	17396	11054	91	1902	686	-	521	407	26	31083
2005	25593	14963	15	3124	1218	-	621	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1792	-	591	515	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	4004	55	479	760	42	60163
2008	41245	28614	10	2875	3765	-	797	1626	365	79298
2009	23186	15326	7	1841	3320	-	564	857	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73489
2012	39797	20029	36	4228	4683	-	958	2073	62	71866
2013	41277	12210	52	3211	4697	-	797	2639	91	64974
2014	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886
2015	19930	4134	30	1131	1733	60	439	1319	84	28860
2016	17221	6945	80	1945	2197	-	416	1173	51	30026
2017	20291	6496	63	2473	3321	-	749	1268	102	34763

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للجمارك.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول بيانيا في اشكل الموالي:

الشكل رقم(2-7): هيكل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017).

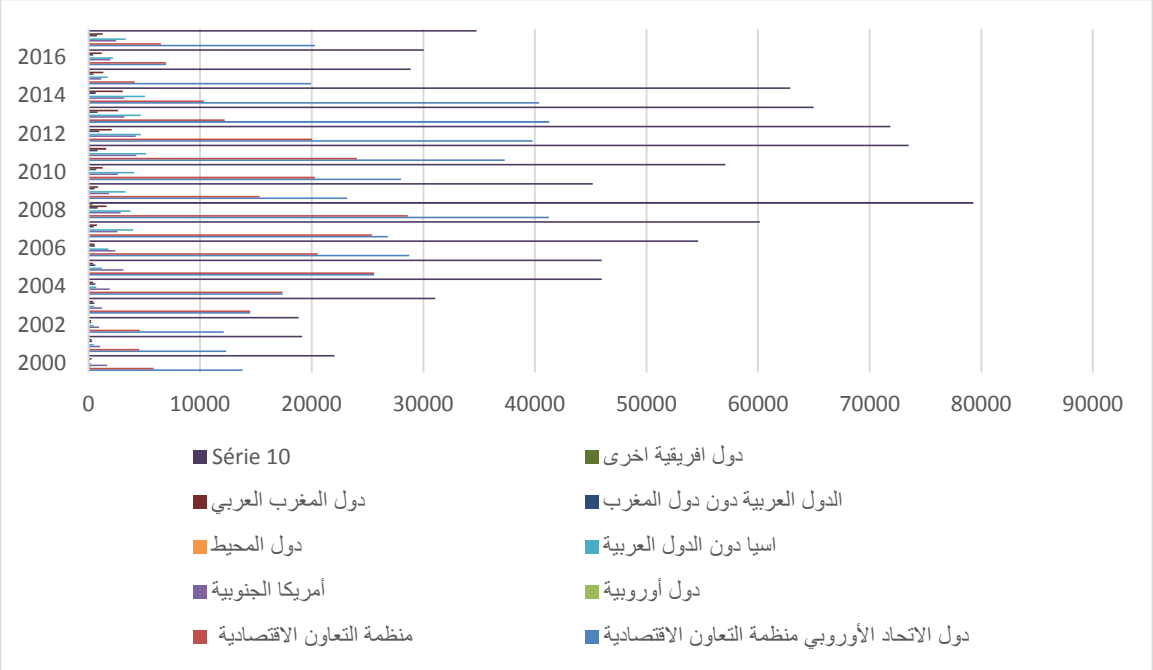

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(2-7)

يتضح من خلال تتبع وتفحص الجدول السابق أن القارة الأوروبية تسيطر على صدارة الترتيب في تموين الجزائر بأهم وارداتها، حيث أن دول الاتحاد الأوربي تحتل المرتبة الأولى ضمن الأسواق الممونة للجزائر، فقد مثلت ما يقارب 60.54% من إجمالي وارداتها خلال فترة الدراسة، وتأتي فرنسا في مقدمة هذه الدول حيث تحوز على نسبة 25% مجموع واردات الجزائر، تليها إيطاليا في المرتبة الثانية بنسبة 10% لتأتي دول أخرى مثل ألمانيا واسبانيا، ويعزى ذلك إلى التقدم الصناعي لهذه الدول واستحواذها على الجزء الأكبر من سوق المنتجات الصناعية وحتى المنتجات الغير الصناعية، والقرب الجغرافي والرصيد التاريخي الاستعماري وغيرها من الأسباب الأخرى.

المبحث الثاني: مساهمة التجارة الخارجية في تطوير الإيرادات العامة في الجزائر.

يعد التبادل التجاري بين الدول من أكبر المساهمين في تطوير الإيرادات العامة في الجزائر، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية، فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر من أهم عناصر الإيرادات العامة للبلاد وذلك من خلال المبالغ المحصل عليها على شكل رسوم وحقوق وإتاوات وهذا ما يفسر الأهمية الكبرى التي تكتسبها، ومن خلال هذا المبحث سنتناول مطلبين هما: المطلب الأول: أثر الصادرات، والمطلب الثاني: أثر الواردات.

المطلب الأول: أثر الصادرات على تطور الإيرادات العامة في الجزائر

تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية ولذلك فان أثر الصادرات الجزائرية على الإيرادات العامة يتكون من خلال مساهمة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة.

الفرع الأول: تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزء كبير من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة. و قد سجلت حصيلة الجباية البترولية في الجزائر في الفترة(2000-2017) التطورات التالية:

الجدول رقم (2-8): تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

(الوحدة: مليار دج).

السنوات	الجباية البترولية
2000	1213.2
2001	1001.4
2002	1007.9
2003	1350.0
2004	1570.7
2005	2352.7
2006	2799.0
2007	2796.8
2008	4088.6
2009	2412.7
2010	2905.0
2011	397.7
2012	4184.3
2013	3678.1
2014	3388.4
2015	2373.5
2016	1781.1
2017	2200.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر الصادرة في الفترة 2000-2017.

الفرع الثاني: تطور مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

عرفت مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة للموازنة في الجزائر الوضعية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-9): تطور مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.((الوحدة: مليار دج).

	الجباية البترولية(1)	الإيرادات العامة(2)	نسبة المساهمة 1 إلى2
2000	1213.2	1578.1	%76.87
2001	1001.4	1505.5	%66.51
2002	1007.9	1603.2	%62.86
2003	1350.0	1966.6	%68.64
2004	1570.7	2229.7	%70.44
2005	2352.7	3082.5	%76.32
2006	2799.0	3639.8	%76.89
2007	2796.8	3678.8	%76.02
2008	4088.6	5111.0	%79.99
2009	2412.7	3676.0	%65.63
2010	2905.0	4392	%66.14
2011	397.7	5790	%68.73
2012	4184.3	6411	%65.26
2013	3678.1	5957.5	%61.73
2014	3388.4	2738.4	%59.04
2015	2373.5	5103.1	%46.51
2016	1781.1	5110.1	%34.85
2017	2200.1	6182.8	%35.58

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر الصادرة في الفترة 2000-2017.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-8): تطور مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة

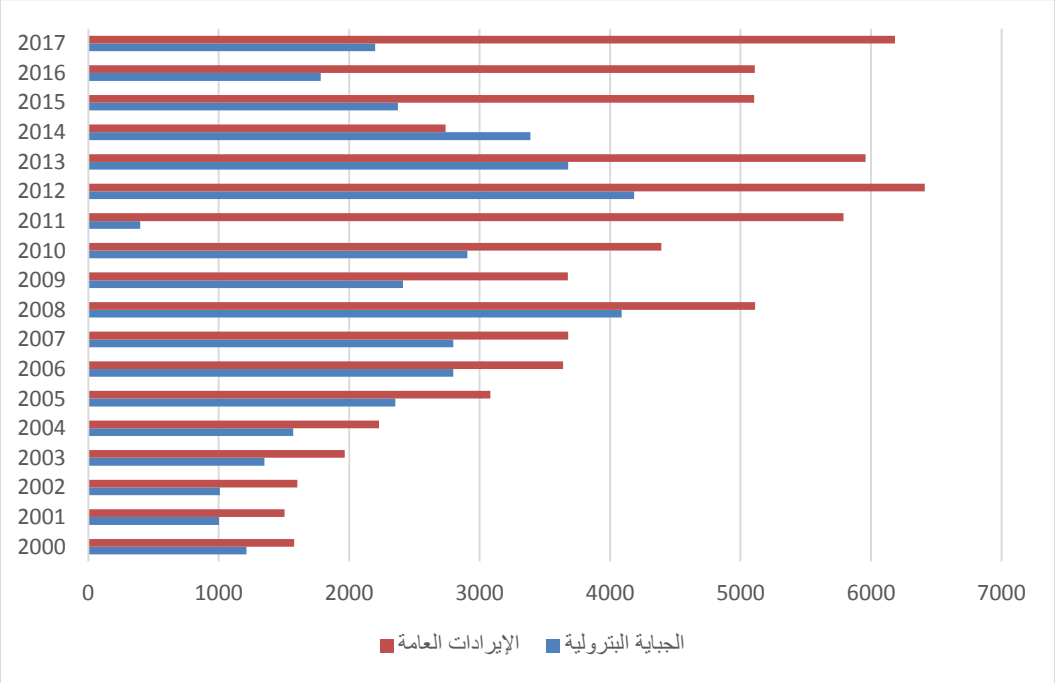

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(2-9)

من خلال الجدول نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت تزايدا كبيرا ومستمرا بداية من سنة 2000 إلى سنة 2014، لتعرف انخفاضا معتبرا ثم تشهد انخفاضا حاد سنة 2016، تعرف سنة 2017 تحسنا طفيفا، كما أن سبب مساهمتها في الإيرادات الإجمالية كانت معتبرة، حيث بلغت في متوسط فترة الدراسة 59.57% .

إذ بلغت إيرادات الجباية البترولية في سنة 2000 مبلغ 1213.2 حيث عرفت زيادة تاريخية حيث قدرت بزيادة 624.9 مليار دج عن سنة 1999 وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار البترول حيث ارتفع سعر البرميل من 17.91 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 28.5 دولار أمريكي سنة 2000 لتعرف سنة 2001 تراجعا يقدر بـ 211.8 مليار دج مقارنة مع سنة 2000 أي تراجعت بنسبة 17.45% وبذلك تراجعت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى 66.51% مقارنة بـ 76.87% سنة 2000، ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار تصدير المحروقات التي عانت من آثار تراجع أسعار البترول حيث انخفض سعر البرميل من 28.5 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 24.85 دولار أمريكي سنة 2001، ثم سجلت تحسنا في سنة 2002 حيث بلغت الجباية البترولية مبلغ 1007.9 مليار دج ومع ذلك تراجعت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى

62.86 مقارنة بـ 66.51 سنة 2001 ليعرف هذا التحسن استمرارا إلى غاية سنة 2008 إذ قدرت قيمتها بنحو 4088.6 مليار دج، وبنسبة مساهمة قياسية إلى إجمالي الإيرادات العامة بلغت نسبة 78.77% من إجمالي الإيرادات العامة، وهي أعلى نسبة مساهمة مسجلة خلال فترة الدراسة كلها، أي بمعدل نمو يقدر بـ 46.18%، لتعرف سنة 2009 انخفاضا يقدر بـ 1675.9 مليار دج أي تراجعت بنسبة 40.98% عن سنة 2008، ويرجع الانخفاض الذي حصل سنة 2009 إلى انخفاض أسعار البترول.

حيث انخفض سعر البرميل من 99.9 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62.2 دولار أمريكي سنة 2009، لتشهد بعد ذلك تحسن حتى سنة 2012 لتصل إلى ما قيمته 4184.3 مليار دج، وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب الارتفاع التاريخي في أسعار البترول حيث بلغت سعر البرميل 111.0 دولار أمريكي، ثم بعد ذلك تعاود الانخفاض لتصل إلى 3388.4 مليار سنة 2014 وذلك مع تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية ليستمر هذا الانخفاض في سنة 2015، لتشهد سنة 2016 انخفاضا حادا إلى 1781.1 مليار دج بسبب انخفاض سعر البترول بنسبة 15.2% عنه سنة 2015 بالرغم من ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات بـ 7.7% عنه في سنة 2015، لتعرف سنة 2017 ارتفاعا طفيفا إلى 2200.1 مليار دج مع التحسن النسبي المسجل في سعر البترول، وفيما يخص نسبة مساهمتها من إجمالي الإيرادات العامة فإن الملاحظ هو ومنذ سنة 2008 تراجعها المستمر وبصورة تدريجية حيث انخفضت من 78.77% إلى 36.18% بالرغم من الارتفاع المسجل في سعر البترول[1].

المطلب الثاني: أثر الواردات على تطور الإيرادات العامة في الجزائر 2000-2017)

ان تأثير الواردات على الإيرادات العامة في الجزائر يكون من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والمتمثلة في الحقوق الجمركية، والرسم على القيمة المضافة.

الفرع الأول: تطور مساهمة الرسم على القيمة المضافة على الواردات في الإيرادات العامة 2000-2017.

عرفت مساهمة الرسم على القيمة المضافة على الواردات الجزائرية الوضعية التالية:

[1] Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie.

الجدول رقم(2-10): : تطور مساهمة الرسم على القيمة المضافة على الواردات في الإيرادات العامة 2000-2017 (الوحدة: مليار دج).

	حصة الرسم على القيمة المضافة TVA(1)	الرسم على القيمة المضافة واقتطاعات على الواردات (2)	الإيرادات العامة (3)	نسبة المساهمة (1) في (3)	نسبة المساهمة (2) في (3)
2000	185.6	54.5	1578.1	%29.36	%11.76
2001	206.4	60.8	1505.5	%29.45	%13.70
2002	261.1	92.9	1603.2	%35.58	%16.18
2003	275.3	92.6	1966.6	%33.63	%13.99
2004	326.2	118.8	2229.7	%36.41	%14.62
2005	369.6	135.7	3082.5	%36.71	%11.99
2006	435.2	140.9	3639.8	%32.37	%11.95
2007	477.3	171.8	3678.8	%35.99	%12.97
2008	537.6	206.8	5111.0	%38.46	%10.51
2009	668	234.5	3676.0	%35.10	%18.17
2010	685.4	252.6	4392.0	%36.85	%15.60
2011	754.5	291.7	5790.1	%38.66	%13.03
2012	895.2	392.8	6411.3	%43.87	%13.96
2013	952.5	442.4	5957.5	%46.48	%15.98
2014	1013.4	442.8	5738.4	%43.69	%17.65
2015	1083	486.5	5103.1	%44.92	%21.22
2016	1101.9	485.0	5110.1	%44.01	%21.56
2017	1187.1	471.7	6182.8	%39.73	%19.20

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر الصادرة في الفترة 2000-2017.

ويمكن الاعتماد على الجدول في تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-9): تطور مساهمة الرسم على القيمة المضافة على الواردات في الإيرادات العامة في الفترة 2000-2017.

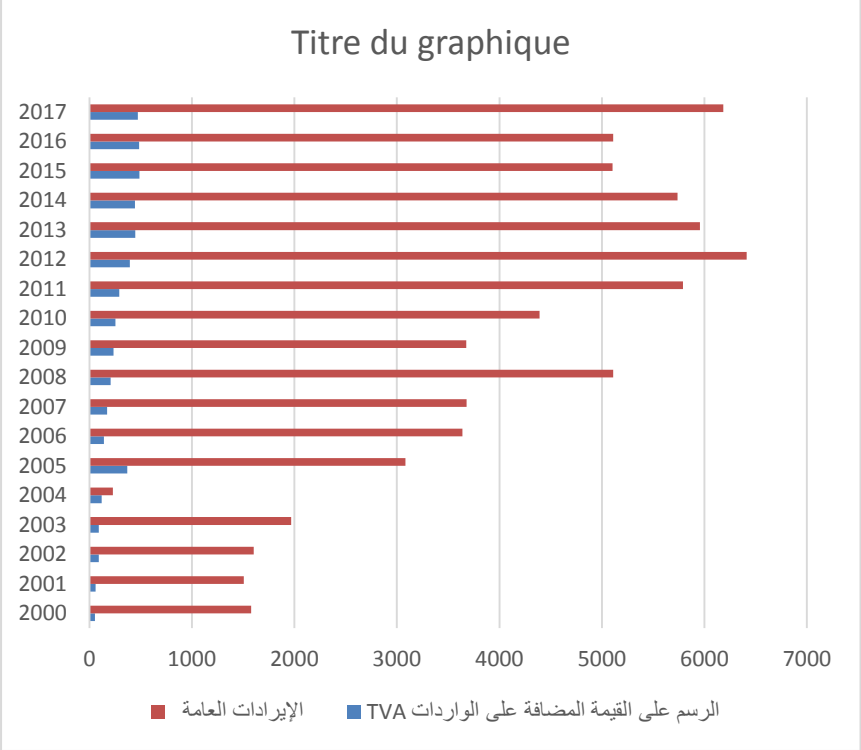

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-10)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا الارتفاع الكبير في قيمة الرسم على القيمة المضافة على الواردات، حيث سجلت ارتفاع طيلة فترة الدراسة دون انخفاض مسجلة اعلى قيمة لها سنة 2017 بـ 471.7 مليار دج.

الفرع الثاني: مساهمة الحقوق الجمركية في الإيرادات العامة.

عرفت مساهمة الحقوق الجمركية في الإيرادات العامة الكيفية الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول (2-11): تطور مساهمة الحقوق الجمركية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 .(الوحدة: مليار دج).

السنوات	الحقوق الجمركية(1)	الإيرادات العامة(2)	نسبة المساهمة (1) في (2)
2000	86.3	1578.1	%5.46
2001	103.7	1505.5	%6.88
2002	128.4	1603.2	%8.00
2003	143.2	1966.6	%7.28
2004	138.8	2229.7	%6.22
2005	143.9	3082.5	%4.66
2006	114.8	3639.8	%3.15
2007	133.1	3687.8	%3.6
2008	153.2	5111.0	%2.99
2009	170.2	3676.0	%4.63
2010	181.9	4392.0	%4.14
2011	222.4	5790.1	%3.84
2012	355.2	6411.3	%5.54
2013	403.8	5957.5	%6.77
2014	370.9	5738.4	%6.46
2015	411.2	5103.1	%8.05
2016	389.4	5110.1	%7.62
2017	356.0	6182.8	%5.75

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر الصادرة في الفترة 2000-2017.

ويمكن تمثيل هذه المعطيات في الجدول التالي:

الشكل رقم(2-10): تطور مساهمة الرسوم الجمركية في الإيرادات العامة في الفترة 2000-2017.

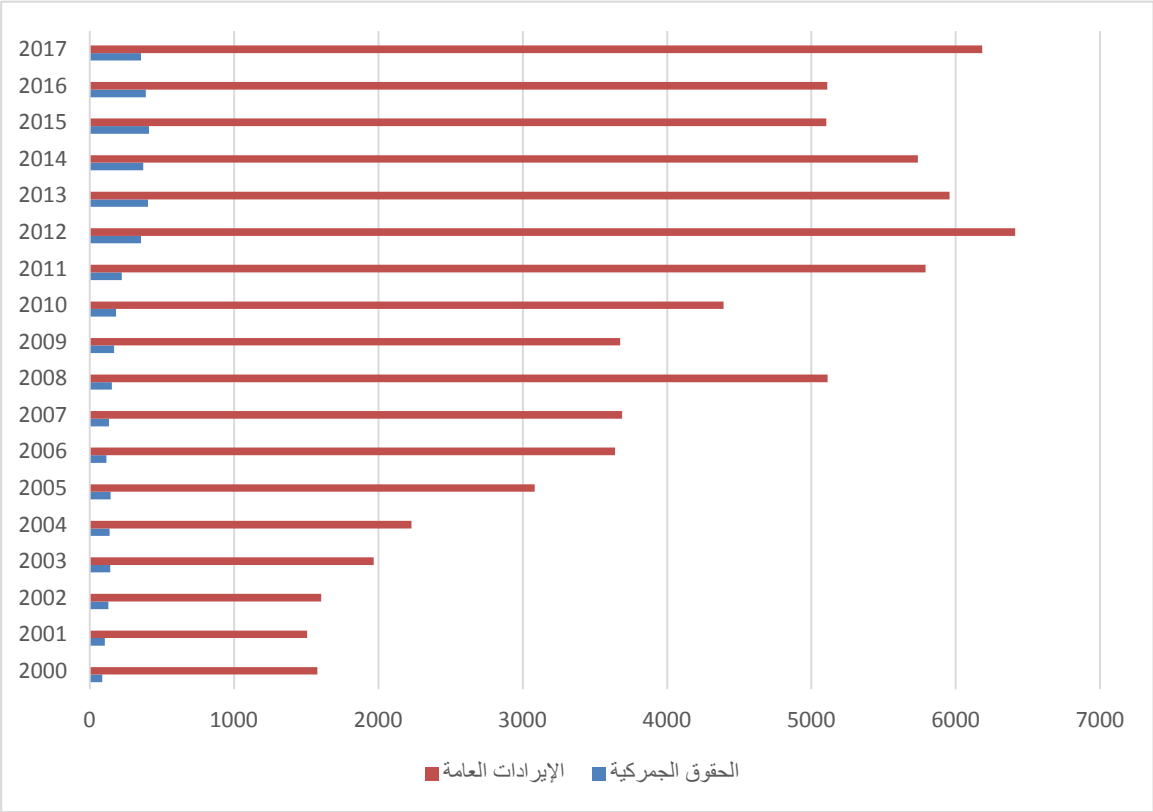

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-11)

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن مساهمة الحقوق الجمركية في الايرادات العامة لم تتجاوز نسبة 10% خلال فترة الدراسة وأعلى نسبة كانت خلال سنة 2002 وفي سنة 2008 شهدت النسبة الأكثر انخفاضا في هذه الفترة حيث قدرت بـ 2.99% من إجمالي الإيرادات العامة .

خلاصة الفصل:

ان التجارة الخارجية لها أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية.

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل معرفة تأثير التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في الجزائر من خلال القيام بدراسة تحليلية للفترة الممتدة من 2000–2017 وذلك من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات خلال نفس الفترة وكيف انعكس هذا التطور على مساهمة كل من الجباية البترولية وارسم على القيمة المضافة والضرائب والرسوم الجمركية في تمويل الموازنة العامة.

أثبتت التجارب أنه لا يمكن لأي دولة مهما كان حجمها وإمكانياتها العيش في عزلة عن بقية العالم، فالتبادل الدولي أصبح ضرورة تحكم راهن العلاقات الاقتصادية، وباعتبارها المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلدان، فإن لقطاع التجارة الخارجية الدور الكبير والأثر البالغ في تطوير الإيرادات العامة وعلى العملية التنموية ككل في جميع البلدان دون استثناء، وهو ما حاولنا التطرق إليه من خلال هذه الدراسة بتخصيص فصلين، ابرزنا فيهما الخلفية النظرية للتجارة الخارجية والإيرادات العامة، ومدى تأثير التجارة الخارجية على الإيرادات العامة، بالإضافة إلى تكريس فصل تطبيقي لإبراز تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2000–2017، وأهم انعكاسات هذا التطور على تطور الإيرادات العامة.

أولا. النتائج:

1.نتائج اختبار الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الأولى والتي مضمونها أن تعد التجارة الخارجية تعد من أهم أدوات تمويل الايرادات العامة للدولة، فقد أكدتها الدراسة في جانبها النظري من خلال ابرازها الأهمية الاقتصادية والمالية للتجارة الخارجية في ضمان مصادر التمويل اللازمة للموازنات العامة للدول؛
- بخصوص الفرضية الثانية التي مضمونها أن التجارة الخارجية قد ساهمت في تطوير الايرادات العامة في الجزائر في الفترة 2000–2017. فقد تأكدت هي الأخرى ، حيث كشفت الدراسة أن معظم موارد الموازنة العامة في الجزائر مرتبطة بمعاملات التجارة الخارجية لاسيما الجباية البترولية، والحقوق الجمركية، والرسم على القيمة المضافة على الواردات.

2– نتائج الدراسة:

على ضوء الدراسة التي قمنا بها فيما يتعلق بتشخيص أثر التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر التجارة الخارجية من اهم القضايا التي لا يمكن لأي دولة الاستغناء عنها سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث نجد ان معظم الدول تحاول الاستفادة القصوى من إيراداتها، وخاصة الدول النامية منها، لذا فإن
- الاهتمام الذي حظيت به التجارة الخارجية ليس حديث النشأة بل يعود الى زمن بعيد، حيث تعددت النظريات والمفكرين الاقتصاديين في هذا المجال وذلك ابتداء من الكلاسيك وصولا الى المناهج التكنولوجية.
- التجارة الخارجية هي العامل الأساسي الذي يعكس إيرادات الدولة ومكانتها الاقتصادية في العالم.
- عرفت الصادرات والواردات الجزائرية تطورات مهمة خلال فترة الدراسة، وقد انعكس هذا التطور على مساهمة كل من الجباية البترولية والرسم على القيمة المضافة والضرائب والرسوم الجمركية في تمويل الموازنة العامة.
- تعتمد الايرادات العامة بشكل كبير على المصادر المرتبطة بالتجارة الخارجية، فصادرات المحروقات تشكل في المتوسط نسبة 98% من صادرات الجزائر، ما جعل الجباية البترولية تساهم في تمويل الموازنة العامة بما يزيد عن 70%، والرسم على اقيمة المضافة على الواردات بنسبة قد تصل 20%، ناهيك عن مساهمة الحقوق الجمركية.
- إن النتائج السابقة تعكس مدى خطورة اعتماد الجزائر على العالم الخارجي في تأمين مصادر تمويل الموازنة العامة.

ثالثا. التوصيات: بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة دعم القطاع غير النفطي لتنويع الاقتصاد الوطني،
- ضرورة اعمل على تعزيز دور الصادرات غير نفطية في تطوير الإيرادات العامة.
- العمل على تكثيف التنسيق بين الهيئات المختلفة المكلفة بتنمية الاقتصاد الوطني بعيدا عن برميل النفط.

رابعا.آفاق الدراسة:

بعدما عرفنا مدى تأثير التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في الجزائر، ارتأينا إعطاء مجموعة من المقترحات لتكون مواضيع بحث مستقبلية وهي كالتالي:

- أثر الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة على مساهمة التجارة الخارجية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر.
- دور التجارة الخارجية في تمويل الموازنة العامة – دراسة مقارنة بين الدول المغاربية–.
- آليات تفعيل مساهمة التجارة الخارجية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر.

وفي الأخير الحمد لله رب العالمين.

أولا.المراجع باللغة العربية

I.الكتب:

1. المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، بيروت، 2009.
2. حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان،
3. حسين عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.
4. حمد إبراهيم عبد اللاوي، المرجع السابق، الدار الجامعية، بيروت، 2008.
5. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
6. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، ط1، عمان.
7. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الخارجية، دار الرضا للنشر، ج1، بدون بلد النشر، 2000.
8. زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة بيروت، لبنان، 1998.
9. سامي حاتم عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993.
10. سامي حاتم عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ط5، مصر، 2000.
11. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2008،.
12. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
13. عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، كلية التجارة، مصر، 2005.
14. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
15. غازي عناية،ا لمالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان.
16. فلبج حسن خلف، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
17. قريصة صبحي تادرس، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت.
18. مجدي محمود شهاب وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998.
19. محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2017.
20. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت.
21. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن،2006.
22. محمود حسين وآخرون، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007.
23. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، طرابلس، لبنان، 2010.
24. يشور عصام، المالية العامة والتشريع الضريبي، مكتبة المعرفة، عمان، 1985.
25. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009.

II. المجلات:

1. أنور عباس ناصر، الضرائب ودورها في تعزيز إيرادات الموازنة العامة ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 10، العدد 3، 2018، ص 493.
2. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين أنفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة ورقلة، ص113.

III.الرسائل والمذكرات:

أ.مذكرات الماجستير:

1. شريفة بو الشعور، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري، رسالة ماجستير، الأردن، 2012، ص29.
2. أماني طلعت حسين القيسي، تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية (2000–2014)، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016 فلسطين،2016.
3. عبد الحميد حميشه، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013.
4. فيصل لوصيني، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013–2014.

ب.مذكرات الماستر:

1. أسماء جغيور، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955(سكيكدة)، الجزائر.
2. حنان قرقور، تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990–2012، مذكرة ماستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
3. عبد العزيز سفيان، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات مذكرة ماستر، كلية الاقتصاد، جامعة بشار، الجزائر، 2013.
4. فطيمة بلعابد، الاعتماد المستندي كتقنية دفع وتمويل وضمان التجارة الخارجية، مذكرة ماستر ، جامعة 20 أوت 1955(سكيكدة)، الجزائر، 2011–2012.
5. شريفة بو الشعور، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري، رسالة ماجستير، الأردن، 2012.

IV. الملتقيات:

1. مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة بسكرة، يوم 25 أفريل 2017.

V.التقارير:

1. بنك الجزائر، التقارير السنوية للفترة 2000- 2017.
2. المديرية العامة للجمارك، تقرير إحصائيات التجارة الخارجية 2000- 2017

ثانيا.المراجع باللغة الأجنبية

1. ONS, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2014. 2014.

ثالثا.المراجع الالكترونية:

1. الديون الوطني للإحصائيات في: http://www.ons.dz/
2. بنك الجزائر في:https://www.bank-of-algeria.dz/
3. البنك الدولي:https://www.albankaldawli.org/
4. المديرية العامة للجمارك في:http://www.douane.gov.dz/

ملخص:

إن الغرض من هذه الدراسة هو محاولة قياس تأثير التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2017)، ومن خلال ذلك تم استخدام مؤشرين وهما مؤشر الصادرات ومؤشر الواردات، حيث قمنا بدراسة تطورهما، والتوزيع الجغرافي لكل منهما، وكذلك التنوع السلعي، ومدى انعكاس التجارة الخارجية على الصادرات والواردات على حدا، وذلك من خلال مساهمتها في تطوير الإيرادات العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، الإيرادات العامة.

Abstract:

The purpose of this study is to try to measure the impact of foreign trade on public revenues in Algeria during the period 2000-2017. Two indicators were used: the export index and the import index. We examined their development, geographical distribution, commodity diversification, And the extent to which foreign trade is reflected in exports and imports by contributing to the development of public revenues in Algeria.

Keywords: foreign trade, exports, imports, public revenue.